الفصل الثانى

عصر العولمة وتحدياته

- تمهيد.
- المقصود بعصر العولمة وتحدياته.
- أسطورة القوة الخارقة للعولمة.
- العولمة وأسطورة تحطيم المجتمع.
- تجليات عصر العولمة وتداعياته.
- التربية فى عصر العولمة.

تمهيد:

إن العولمة كمفهوم وفى ذاتها قديمة جداً، لأنها إرتبطت بحركة وانتقال الإنسان من مكان إلى آخر، ومن بلد إلى آخر، كما إرتبطت بالغزو العسكرى وهيمنة الاستعمار منذ مئات السنوات. وقد ترتب على هذا وذاك تحقيق: تقابل وتضاد، مصالحة وخلاف، تلاقى ومفارقة، وفقًا للمصالح التى يبتغيها الإنسان، وتبعًا للمقاصد التى تعمل كل دولة جاهدة لتحقيقها.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن لفظة «العولمة» فى أيامنا هذه لها بريقها الخاص، لأنها ترتبط سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا بهيمنة دول قوية بعينها على الدول النامية، الضعيفة، وبسيطرة مجموعات وتكتلات اقتصادية غنية على الدول الفقيرة المتخلفة، لدرجة أن العصر - حاليًا - ينسب إلى لفظة «العولمة»، لذلك لاتوجد أية غضاضة إذا قلنا أننا نعيش فى «عصر العولمة».

ولمزيد من إلقاء الضوء على مفهوم العولمة وخصائصها والأحداث التى مهدت لظهورها، نذكر الآتى[1]:

إن وضع تعريف شامل ووافى للعولمة مهما كان لن يكون كافيا ولن يلقى القبول العام العالمى؛ لأنه حتى الآن نعتبر العولمة مصطلحا غامضا ومبهما وغير مكتمل الأركان... فهل هى امتداد للعالمية، أم هى مرحلة متطورة للإمبريالية العالمية، أم هى اتجاه يدعو للانفتاح فى صالح البشرية، أم هى نظام جديد يجذب العالم كله إلى هوة سحيقة تؤدى بحياة البشر

وبعامة.. من خلال تعريفات كبار المفكرين والاقتصاديين يمكن استنتاج أن العولمة Clobalization:

هى مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالى العالمى وفيها تذوب الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية للدولة القومية فى الإطار العالمى من خلال الثورة الاتصالية والتكنولوجية والمعلوماتية الهائلة التى خلقت اتجاها عاما بانفتاح الدول بعضها على بعض ليتكون ما يسمى بـ«عالم بلا حدود» يسيطر فيه الطرف الأقوى على الطرف «الأضعف».

وإذا تحدثنا عن العالمية فسنجد هناك اختلافًا بينها وبين العولمة، حيث أن العالمية تدعو لانفتاح الدول بعضها على بعض فى علاقات اقتصادية وسياسية وتبادل ثقافى إيجابى مع احتفاظ كل دولة من دول العالم بحدودها القومية وخصوصياتها الثقافية المتميزة وأيضا سيطرتها على كامل أفرادها ووحداتها الاقتصادية والسياسية، ومن خلال العالمية فإن كل الدول تستفيد وتكسب، أما العولمة فتدعو إلى انفتاح الدول بعضها على بعض فى علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية فى اتجاه واحد من دول المركز (الطرف الأقوى) إلى كل

دول الأطراف (الطرف الأضعف) مع عدم الاعتبار لحدود الدولة القومية وسيطرتها على أفرادها ووحداتها الاقتصادية والسياسية، ومن خلال العولمة فإن دولا محددة فقط هى التى تستفيد الاستفادة الكبرى، أما باقى دول العالم فإن استفادتها محدودة تصل فى بعض الأحيان إلى خسارة واضحة.

إن العولمة كمصطلح قد أصبح متداولا وشائعا، ويستخدم للإشارة إلى الزيادة فى التكامل الإقتصادى بين الدول، هذا التكامل نراه اليوم فى شكل دراماتيكى للنمو الهائل فى تدفق السلع والخدمات ورأس المال بين الحدود الدولية.

وبالنسبة لخصائص العولمة، فإنها:

* شديدة التعقيد، إذ منذ ظهورها فى بداية التسعينات وإلى الآن لم يصل المفكرون لتعريف موحد وثابت للعولمة نظرا للتعقيد الذى تتسم به وعدم وضوحها.
* علاقاتها المتشابكة بدرجة كبيرة تجعلها غير واضحة؛ لأن طبيعتها تشمل عديداً من المتغيرات تربط بينها علاقات متشعبة، ولذلك فهى بحق ظاهرة غير واضحة المعالم.
* كثيرة المتناقضات، إذ توجد تعريفات للعولمة على أنها هدف الإنسانية فى سعيها التاريخى نحو التنمية والتقدم والرخاء، وهناك على النقيض من يقول إن العولمة هى الوسيلة الرسمية للأغنياء لكى يزدادوا قوة وإلهاء للفقراء حتى لا يقوموا بعمل مظاهرات أو ثورات تغير من طبيعة النظام.. ونقصد هنا بالأغنياء ليس الأفراد فقط وإنما الدول أيضا
* تعتمد بالدرجة الأولى على التطور التكنولوجى والاتصالى، حيث أسهم التطور التكنولوجي فى الإسراع بظهور العولمة ووضوح معالمها وعناصرها، ثم جاءت وسائل الاتصال التى سهلت الحركة الاتصالية بين الأفراد، وبين الدول.

وبالنسبة للأحداث التى مهدت لظهور العولمة، يمكن القول بأن العولمة لم تظهر فجأة على ساحة الفكر الاقتصادى والسياسى والثقافى، بل بدأت فى الظهور تدريجياً من خلال عدد من الأحداث التى وحدت العالم وجعلته يتقارب أكثر فأكثر، كما يمكن القول: إن العولمة قد مهد لظهورها قضايا لها صفة العالمية بحيث يصعب على دولة واحدة أو أكثر التصدى لها، حيث يتطلب لمواجهتها تكاتف كل دول العالم وتعاونها مع بعضها البعض، مثل هذه القضايا: حماية البيئة، مواجهة العنف، حماية طبقة الأوزون، مكافحة الجريمة المنظمة، مكافحة غسيل الأموال، ومواجهة الإيدز، مواجهة ظاهرة التصحر مواجهة مشكلة نقص المياه... إلخ.

إن هناك أحداثا مهدت لظهور العولمة، كما سجلها «جات شولت» أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة «ساكس» فى كتابه (العولمة .. مقدمة نقدية) فى عام ١٩٩٧، والتى من شأنها أن تعمق فهمنا للعولمة ودلالاتها، وهذه الأحداث هى:

- ظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات فى عام ١٨٦٦ .
- إدخال تنسيق الساعات على مستوى العالم وفقا لتوقيت جرينتش فى عام ١٨٨٤ .
- ظهور أول نظام للاتصال التليفونى عبر الحدود الدولية دون فرض ضرائب عليها فى لوكسمبرج فى عام ١٩٢٩ .
- بث أول إذاعة عالمية بالراديو- خطاب الملك جورج الخامس فى افتتاح مؤتمر البحرية بلندن- لربط ٢٤٢ محطة عبر ست قارات في آن واحد فى عام ١٩٣٠ .
- بحث عصر القذائف الباليستيكية عابرة القارات فى عام ١٩٥٧ .
- بدء أول اتصالات دولية بالأقمار الصناعية فى عام ١٩٦٢ .
- إنشاء أول طائرة نفاثة واسعة الحجم بوينج ٧٢٧ فى عام ١٩٦٩ .
- إنشاء أول نظام إلكترونى لأسعار صرف الأوراق المالية فى عام ١٩٧١ .
- عقد أول مؤتمر تقيمه الأمم المتحدة عن التنمية البشرية فى عام ١٩٧٢ .
- إزالة القيود على أسعار الصرف الأجنبية بواسطة الحكومة الأمريكية فى عام ١٩٧٤ .
- بدء أول بث إذاعى مباشر بالأقمار الصناعية إلى الأطباق المقامة فوق أسطح المنازل فى عام ١٩٧٦ .
- حدوث أول استخدام تجارى للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية والتى عملت على زيادة قدرات الاتصالات اللاسلكية زيادة هائلة فى عام ١٩٧٧ .
- إتمام ربط كابل من الأنسجة البصرية حول العالم فى عام ١٩٩٧ .

أولاً : المقصود بعصر العولمة وتحدياته :

تنال العولمة باعتبارها ظاهرة على الساحة الدولية، إهتماماً كبيراً ومتزايداً من الأفراد المتعلمين والمثقفين، ومن المؤسسات الأكاديمية والسياسية والمدنية، بعد أن أصبحت واقعاً ملموساً، له بصماته الجلية الواضحة الصريحة على الممارسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والعلمية والفنية . .إلخ، فى كل مكان، حتى بالنسبة للذين يزعمون أنهم ضد العولمة، أو يرفضونها تماما.

وحقيقة الأمر أن العولمة فى منابعها الأصلية، لها من يؤيدها تماما، ويسوق الحجج على أساس أنها الحل الأمثل، الذى يجب أن تتجه إليه الدول والشعوب على السواء، لحل مشكلاتها، والمعضلات التى تواجهها، مثلما يفعل (**فريدمان**) الذى يعد من أبرز المؤيدين والمبشرين بالعولمة[٢] .

أيضاً، نجد من يتحفظ على العولمة، ولكنه لا يرفضها، على الرغم من أنه ينتمى إلى مصادرها الأصلية . ومن أشهر أصحاب هذا التوجه الرافض للعولمة -من حيث التطبيق

وليس من حيث المضمون- نذكر (**زابجمونت باومن**) الذى يحذر من المآسى البشرية المترتبة على العولمة، التى تفتقر مسيرتها إلى الوحدة المفترضة فى الآثار[٣].

ولكن، «تتسارع خطى الآخرين أمامًا، وتتسارع خطانا خلفًا، فيبدو حلمنا الوهمى باللحاق بهم فى أى ساحة من الساحات وهمًا وسرابًا، وتتسع الهوة بيننا وبينهم لتصبح هاوية يستحيل عبورها... على الأقل فى المرئى والمنظور»[٤]، لذا نجد بيننا تيارًا قويًا واسع الانتشار يفسر -للأسف- التحفظ على العولمة، على أساس أنه رفض مطلق، لأنهم لايجدون فى العولمة، غير الأمركة، التى تسعى من وجهة نظرهم أو كما يزعمون، إلى السيطرة على العالم، كقوة عاتية أطلقت من عقالها، لتحطم وتدمر من يقف فى طريقها، أو تتزاحم معه فى صراع رهيب.

وحتى لا تنطبق علينا كلمات (**دانتى**) الشهيرة، بأن «أشد الأماكن حرارة فى جهنم، محجوز لهؤلاء الذين يقفون على الحياد وقت الأزمات، فإننا نرى أن العولمة باتت نظامًا ثابت الأركان، وأننا نعيش بالفعل فى عصر العولمة، التى تحققت فيه ثورة معلوماتية عاتية وظهرت وسائل وأساليب إتصالات رهيبة، وقامت كيانات عالمية جديدة، وإنبثقت آفاق جديدة فى الهندسة الوراثية. أيضًا، فإننا نرى أن إيجابيات وسلبيات الظاهرة تعود إلى ردود فعل الإنسان ذاته. لذا، إن ظهرت أية سلبيات للعولمة، فمرجعها فى أغلب الأحيان، هو نظرة الإنسان نفسه وحكمه على الأمور. فمردودات العولمة لن تفرض قهرًا أو قسرًا على الإنسان، إلا إذا كان هذا الإنسان فاقد الأهلية، ومغيب الوعى، ويفتقر للحكمة والفطنة. ومن جهة أخرى، فإن الذين يهاجمون العولمة، ويعتبرونها شركا وشراكا للهوية والقومية، يفتقرون إلى مصداقية الحكم على الأمور، لأن العولمة لها إيجابياتها العديدة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية.. إلخ، كما أن لها وجه إنسانى، تتمثل تجلياته فى الآتى:

- احترام شعارات الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، بغض النظر إلى هوية النموذج الذى ينبغى إتباعه أو الذى يجب تطبيقه، إذ أن المهم فقط سلامة إجراءات التنفيذ.

- أهمية الاعتماد الاقتصادى المتبادل، وضرورة تطبيق مبدأ الاقتصاد الحر وحرية السوق، بشرط مراعاة معانى القواعد العادلة فى التطبيقات العملية، والمنافسة الشريفة فى الممارسات الإجرائية.

- ترويج مبادئ مذهب الدروانية الاجتماعية، التى تذهب إلى أن البقاء للأصلح.

-الاتصالات رهيبة السرعة، والانفتاح المطلق على العالم، من خلال شبكة الإنترنت، التى تدخل ملايين الأفراد فى قلب الثورة الإتصالية[٥].

ولقد ظهر مفهوم العولمة فى أدبيات العلوم الاجتماعية على أساس أنه أداة تحليلية، يمكن استخدامها لوصف عمليات التغيير فى مجالات مختلفة. وهذه نظرة مبتسرة ومبتورة للعولمة، إذ توجد رؤية أكثر شمولية، حيث «يرى بعض الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، وهى على التوالى: المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التكنولوجى، وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل، والتحديث»[٦]. ولا يخفى على بال أحد تأثيرات العمليات الأربعة السابقة على منظومات المجتمع: المحلى والعالمى على السواء، وإن كانت تأثيراتها على منظومة التعليم، لها صداها المباشر الملموس، لأنها تتعامل بشكل مباشر وفورى وصريح مع الإنسان.

والحقيقة، يمكن النظر إلى العولمة فى وقتنا هذا، على أساس أنها إطلالة على بدايات القرن الحادى والعشرين، تساعدنا على تحديد: حقوق الإنسان العالمية، والأسس التى تقوم عليها الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى عالمنا المتغير، أيضا، تسهم فى معرفة: لغة الحوار العالمى والمشاركة الدولية، وأساليب العبور إلى الحداثة العالمية، كما أنها تؤكد: الملامح الرئيسة للثورة العالمية التكنولوجية، وأبعاد التنبؤ بالمستقبل من وجهة نظر الأدب، والنبوءة الحضارية من منطلق الخيال الأدبى، ...إلخ[٧].

والسؤال:

وماذا عن الجذور الأولى للعولمة؟

شهدت السنوات الأخيرة من عمر القرن العشرين اتضاح قسمات النظام العالمى الجديد وملامحه بصراحة ووضوح وجلاء، ازدادت نصاعتها قبل احتضار القرن الماضى. وقد يظن ظان أن النظام العالمى، الذى يبدو جديدا آنذاك، هو فى حقيقته جديد، أو وليد، بيد أن هذا الظن ما يلبث أن يتبدد حين يتابع المتتبع آثار الحرب العالمية الثانية «١٩٣٩ - ١٩٤٥» ونتائجها، ويدقق المحدق فى غبارها الذى لم يكن قد انقشع أو غادر فى سماوات العالم، حينئذ يمكنه -بقليل من القراءة، وقليل من التأمل- الوقوف على بزوغ نجم هذا النظام العالمى، وإن كان بعد، هشا وليدا، ويمكنه، ايضا، سماع اصدائه، وإن كانت، وقتذاك، خافتة شبه هامسة.

ومهمة التحضير لذلك المولود الجديد آنذاك، بدأت مع استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدورها المرموق، أو على الأصح، استكماله، غداة اكتمال بناء قوس النصر فى تلك الحرب، ذلك القوس الذى كانت الولايات المتحدة الأمريكية ابرز بناته، واكبر المسهمين فى اتمامه، حينئذ ولد لأول مرة في التاريخ الحديث مصطلح «العالم الجديد» وذلك فى صدر مقال كتبه باحث امريكى موثوق به فى الشئون الحربية منذ ١٩١٧، هو «توماس. م. جونسون» الذى عرف معظم قادة تلك الحرب منذ بداية حياتهم العسكرية، وقدم كتبا شهيرة آنذاك، فى: الاستراتيجية والعسكرية، منها كتبه: بلا رقيب، وحربنا

السرية، والكتيبة الضائعة، كتب سنة ١٩٤٥ مقالة «خطة الدفاع عن سلامة أمريكا بعد الحرب» ونشر في «المختار من ريدرز دايجست» فبراير ١٩٥٤ ص ٢٩، مشيرا إلى بدء التفكير في انشاء هيئة دولية ترعى شئون السلام، ذاكرا أن هذا، هو أحد الأسباب التي تدعونا إلى الاستعداد، فإن سلطاننا في أية هيئة دولية للسلام سيكون على قدر ما لدينا من قوة مسلحة.. وهذا، كما يعتقدون، هو أضمن طريق للظفر بـ «العالم الجديد» المنشود الذى تطلع إليه الأمريكيون، وإن امامهم الآن فرصة رائعة لتحقيق وجوده، ثم يمضي في بيان القوة التي تتمثل فيها آلية التطبيق، والمكونة من: اقوى اسطول لا اضخمه، وتكوين جيش سريع الحركة يعمل في «المستقبل القريب» خلال اربع سنوات أو خمس، و«المستقبل المديد» فيما وراء ذلك من سنوات، وتطوير الاسلحة، فقد تصير اسلحة اليوم حثالة الغد. هكذا يظهر مصطلح «العالم الجديد» مقرونا بوسائل تكوينه ورعايته، والتخطيط الزمني لمداه القريب، أى حتى منتصف القرن العشرين، والمديد، أى خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وقبل ختامه، وهذا ما صدقته الأيام والسنون. كان ذلك التصور سنة ١٩٤٥، وقبل ذلك بخمسة اعوام، ودون إضاعة وقت، كثير أو قلل، حدثت خطوة اكثر صرامة وصراحة ووضوحا، على يد المحامى الأمريكى «روبرت لى هنبر» والذى اشترك في الحرب العالمية الاولى في فرنسا، ودرس في جامعتي: هارفارد، وأكسفورد، ورحل إلى دول أوروبا والذى قدم فكرة «الاتحاد العالمى» إلى المجلس التشريعى فى دورته المنعقدة فى ولاية «ميسورى»، وحين سأله المجتمعون عما يطرحه، أضاف «اقامة حكومة عالمية تقوم على سلطان القانون» معارضا أحد دعاة العزلة، رئيس المجلس «طومسون»، بل إنه اقنعه، حتى قال طومسون متحولا عن موقفه: «إن هذا القول يصدق فى ولايتنا، ويصدق على أمتنا، فلماذا لا يصدق على الأمم جميعا؟» ولم يمض عام حتى أقر مجلس الولاية القرار، فى الوقت الذى أخذ فيه «روبرت» يطوف عواصم الولايات المتحدة الأمريكية، حتى قطع آلاف الاميال، وزار ٤٠ من بين ٤٨ ولاية، اقرت القرار ١٤ ولاية، وليحضر مؤتمرا لليونسكو متحدثا إلى مندوبى ٤٠ دولة.

كانت بداية القرار واضحة صريحة: من الحقائق أن هناك مجتمعا دوليا يشمل العالم كله، ولا حكومة له، وهو بين اثنين، إما أن تستبد به أنظمة الحكم الجامع المطلق، وإما أن تجعله الديمقراطية اتحاداً عالميا يقوم على مبدأ الحرية للأمم والأفراد، والناس، جميعا، رعية هذا المجتمع العالمى، الذي يجب أن تقوم حكومته على القانون، لا على المعاهدات. إن المصطلحات الكامنة في الترجمة العربية المنشورة للنص فى مجلة «المختار من ريدرز دايجست» آنذاك، هى نفسها المصطلحات الدولية المعاصرة المستعملة الآن: «المجتمع العالمى -الشمولية- الشرعية الدولية..إلخ».

هكذا أفرزت الأربعينيات من القرن الفائت جذورا تفرعت وتشعبت حتى غطت سماوات العالم الجديد فيما صار لغة صريحة واضحة الآن[٨].

وبذا، تؤكد العولمة الدور المهم لاستشراف المستقبل كمنطلق للتطوير فى شتى المجالات والميادين بعامة، ولتطوير المنهج التربوى بخاصة.

لقد أصبحت العولمة السمة الأساسية للحياة الاجتماعية المعاصرة، فى السنوات الأخيرة الماضية. فحيثما نولى وجوهنا، لا نجد فقط إرتباط العولمة بالتغير الاجتماعى، لكننا نجد أيضا تأثير وسيطرة العولمة ذاتها على التغير الاجتماعى نفسه. لذا، نجد إهتماما عالميا بتداخلات العولمة وتأثيراتها فى شتى المجالات، مثل: العمل، والرياضة، والسياسة، وصيحات الموضة، والبيئة، والموسيقى، والقانون، والهوية الثقافية، أيضا، إمتد هذا الإهتمام ليشتمل على التعلم العالى، وإن كان هذا الموضوع بمثابة إتجاه دولى فى الجامعات الآن.

وتوجد جوانب متعددة ملحة بالنسبة لخضوع الجامعات لتأثيرات العولمة، من وجهة نظر العاملين فى الحقل التربوى، منها: الإمتداد السريع فى أعداد طلاب أعالى البحار، وتحديات الاختلافات الثقافية عند الإتصال والتواصل، وتحديات تتعلق بتكنولوجيا التربية وتنمية الخطط الاستراتيجية الخاصة بتحقيق التوافق بين الجامعات ونماء التحالف الدولى بين الجامعات فى دول مختلفة.

تأسيساً على ما تقدم، فإن دراسة تحديات العولمة، ينبغى أن يكون منطلقها الآتى:

* العولمة عبارة عن قوة عارمة جامحة، لايمكن تحجيمها، إذ يسيطر عليها نظام عالمى رأسمالى، قادر على تحويل المصادر ونقلها إلى أى جزء من الكون، بغض النظر عن الاهتمامات القومية.
* العولمة تحطيم لقومية الدولة (المجتمع).

ويمكن تعريف العولمة بطرق شتى، وأهم هذه التعريفات:

فكرة وجود عالم واحد متداخل مستقل، حيث تسيطر عليه: التكنولوجيا، الرأسمالية، الأفكار الموحدة، التأثيرات الثقافية.

ومن هذا المنظور، تصبح العولمة إتصالا منصهراً، داخل بوتقة الثقافة الموحدة.

لقد إرتبط مفهوم العولمة بالأساطير. وتعنى الأساطير حكايات فيما وراء الطبيعة، يحاول فيها الأنثروبولوجيون تحليل الموقف لتعديل الخطأ والكشف عن الحقيقة.

والسبب فى ارتباط مفهوم العولمة بالأساطير، يعود إلى أنها أثارت الإحساس بان هناك إرتباط قدرى لقوى هائلة، لايمكن السيطرة عليها، تتحدى البشرية، وتحاول بقوة إعادة تشكيل مؤسساتها، ونظمها، وطرق الحياة بالنسبة لها.

وعندما نتحدث عن تحديات عصر العولمة، يقتصر حديثنا على الآتى :

(١) المعرفة :

فى عصر الإنترنت، أصبح من السهل جداً الحصول على المعرفة. ورغم هذا، فإن هذه المعرفة قد تكون من أسباب تدمير مستقبل الإنسان نفسه، بسبب المعلومات المغلوطة عن عمد وقصد، التى قد تحملها رسائل البريد الإلكترونى بين ثناياها، وذلك يمثل تحدياً حقيقياً للإنسان، وخاصة إذا كان لا يملك آليات التفكير الحقيقية، التى عن طريقها يمكنه الفصل بين الصحيح والخطأ فى شتى جوانب المعرفة.

أيضاً، يمثل إنتاج المعرفة **The Production Of Knowledge** تحدياً للإنسان الذى يفتقد أركان التفكير السليم، إذ أن تحقيق هذا الإنتاج « يحتاج فترات طويلة من التدريب على استخدام وتطبيق أساليب متخصصة فى الملاحظة والتفسير، وأن معظم منتجى المعرفة أو الباحثين، يتصورون أنه يتعذر على شخص واحد أن تتوفر لديه الموضوعية التامة، بما يدفع إلى تعدد الملاحظين لشىء واحد، وأيضاً يعتقد كثير من الباحثين أن بالإمكان التعرف على ما هو غير حقيقى بالتأكيد، حيث تتطلب التفسيرات تأكيدات »[٩] ولكن قلما تتحقق التأكيدات التى تتطلبها التفسيرات، وذلك لأن العاملين فى مجال العلم يتصرفون وكأنهم يقدمون معرفة أكيدة، كما أنهم يلبسون « عباراتهم رداء الموضوعية، مثل الاستخدام المتعمد للمصطلحات الفنية والتحليلات المعقدة، والاعتماد على الخبراء لإحداث التأكيد الزائد »[١٠].

أيضاً، عندما يفتقر الإنسان للتفكير السليم، يجد نفسه واقفاً فى مكانه حائراً عندما يحاول البحث فى ذاتية المعرفة العلمية، التى يمكن أن تتم بأشكال مختلفة، إذ يفشل -مثلاً- فى إدراك أن « تطور المعرفة العلمية كتدرج إستدلالى تكمن فى أساسه حقائق مسبقة واضحة بذاتها، الأمر المميز للعقلانية الكلاسيكية لـ (**ديكارت ولايبنيتز**)، والمفهوم الاستدلالى التجريبى العائد إلى (**بيكون**) الذى يصور المعرفة العلمية كمقارنة وتعميم للحقائق الجزئية للتجربة، وقبلية (**كانط**) وصيغة (**هيجل**) للتطور الذاتى للمفهوم، ومفهوم (التجريبية المنطقية) فى القرن العشرين »[١١].

أيضاً، قد يفشل الإنسان، إذا لم تسعفه قدراته الذهنية، فى وضع حدود فاصلة بين ما سبق ذكره، وبين الإتجاه الذى يرى أن المعرفة العلمية تقوم على مبادئ النظرية المادية الديالتيكية، والتى يروج أنصارها : « أن كل معرفة هى نتيجة لصنف معين من النشاط المعرفى، وأن المعرفة كإنعكاس للحقيقة الموضوعية -حتى وإن كان بعيد الجزر عن التناول التأملى للمعرفة- فإن مغزاه المادى لا يعارض النشاط المعرفى الإبداعى الإنشائى »[١٢].

وأخيراً، فإن مبدأ المعرفة للجميع، الذى يهدف إلمام الناس على جميع مستوياتهم الثقافية والتعليمية « بالنظريات العلمية الحديثة والمنهج العلمى، ليس من باب العلم

بالشيء فقط، وإنما أيضاً لمعرفة تأثير تطبيق هذه النظريات فى حياة الجمهور، وهو تأثير قد يكون ضاراً أو نافعاً»[١٣] لم يتحقق أبداً مع الأفراد ذوى التفكير البسيط أو الأحادى، وذلك بعد أن تعددت وتشابكت ضروب المعرفة المختلفة.

(٢) التكنولوجيا :

فى عصر العولمة، أصبحت قضية التكنولوجيا -فى الدول النامية- من تحديات العصر الخطيرة، بسبب الإشكاليات التالية:

(أ) صعوبة إنتاج التكنولوجيا المتقدمة، بسبب عدم بناء قاعدة تكنولوجية متطورة.

(ب) التبعية التكنولوجية، مع ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا من الدول المصدرة لها.

(جـ) صعوبة الحصول على تكنولوجيا متقدمة، يمكن إستخدامها فى بناء قاعدة تكنولوجية، لرفض الدول الصناعية حصول الدول النامية على التكنولوجيا المتطورة.

(د) عدم توافر الكوادر القادرة على تصنيع التكنولوجيا المتقدمة، كذا عدم توافر الكفاءات التى تستطيع إيجاد توظيفات جديدة للتكنولوجيا المتوافرة.

(هـ) هجرة الكوادر التكنولوجية الواعدة إلى الخارج، بسبب عدم توافر الإمكانات المهمة التى تساعدهم على العمل المنتج فى الداخل.

(٣) الثقافة :

فى عصر المعلوماتية، أصبح من الصعب تحقيق إستراتيجية ثقافية موحدة للتراثين: القومى والعالمى، وبالتالى بات من المتوقع حدوث تصادم بين الثقافات، بدلا من تلاقى الحضارات، وذلك ما تأكده:

(أ) النظرة الممعنة للقيمة الفعلية للعنصر البشرى، تظهر أن البون شاسع بيننا وبين الآخرين فى الدول الديمقراطية المتقدمة، من حيث إحترام حرية الإنسان وآدميته، ومن حيث إتاحة الفرص المناسبة للإنسان المبدع، ومن حيث توفير الحوافز المادية والأجور المعقولة للإنسان.

(ب) النظرة المدققة لمدى توافر العنصر المادى، تبرز عدم وجود خريطة محددة المعالم لمدخلات ومخرجات العوامل المادية، لذا يكون من الصعب تحديد أنسب الطرق والأساليب للتعامل مع هذه العوامل، وقد يصل الأمر إلى عدم فهم أبعادها أو تحديد هويتها وكينونتها.

(جـ) النظرة الفاحصة لمصادر البيانات، تدل على عدم وجود قاعدة دقيقة للمعلومات، ولذا يكون من الصعب جدا الحصول على الإحصاءات المفيدة فى التخطيط لأى عمل استثمارى.

(د) النظرة التقويمية لتقييم المشروعات، تثبت أن التعامل مع أى مشروع يتم بالقطعة، وليس وفق تخطيط منظومى شامل لهذا المشروع من بدايته حتى نهايته، كما تثبت أن التخطيط لأى مشروع، يتم بمعزل عن بقية المشروعات.

إن التحديات السابقة، ليست فى الحقيقة سوى رد فعل لفعل النظام العالمى الجديد، حيث تحتكر دول الشمال الغنية العلم والتكنولوجيا، وتحاول أن تحقق مصالحها السياسية والاقتصادية والسياسية والثافية. .إلخ، على حساب دول الجنوب الفقيرة.

وفيما يختص بنصيب الدول العربية من الأزمات آنفة الذكر، فإن من أخطر الأزمات التى تواجه العالم العربى هى أزمة الثقافة العربية، والأزمة الثقافية العربية متعددة الجوانب، فهى أزمة شرعية وأزمة عقلانية فى نفس الوقت، وهذه الأخيرة هى التى أوصلت النظام العربى إلى حالة بارزة من حالات العجز الاقتصادى والضعف السياسى »[١٤].

إن الحديث السابق يبرز الدور المهم للتعليم فى مواجهة التحديات التى سبق التنويه إليها، لذا يجب أن يسهم التعليم فى إعداد العقول القادرة الواعدة على التفكير العقلانى المسئول، الذى عن طريقه يمكن مقابلة التحديات السابقة. وفى هذا الصدد، يقول (**كوندراشوف**) : « إن الجهل هو قوة شيطانية.. وتتضاعف القوة الشيطانية إذا ما دخلت فى تحالف مع المسلمات الجامدة التى تدخل قوانين التنمية بالنسبة لها فى مجموعة مختارة من الحقائق التى تقررت إلى الأبد مريحة لكسالى العقول أو الوصوليين. إن النظرة التى تغلب عليها الصبغة الأيديولوجية للعالم لا تكون مقبولة إلا فى حالة عدم تحريف الصورة الحقيقية للعالم »[١٥].

كما يؤكد الحديث السابق قوة التفكير وأهميته فى مواجهة تخلف الجهل مع وجود المسلمات الجامدة، كما يشير إلى أن الحقائق الثابتة تكون مريحة للوصوليين، الذين استطاعوا توظيفها وإستغلالها لصالحهم، وتكون مريحة أيضاً لكسالى العقول، الذين لا يفكرون، ويعطون عقولهم أجازة طويلة، أو يحفظون عقولهم جامدة، بجعلها فى حالة إسترخاء دائم.

والحقيقة التى لا تحتمل الشك أو التأويل، إن أصحاب العقول القوية، لايقبلون أبداً أخذ الأمور على علاتها، وإنما يقلبونها على جميع وجوهها، لعلهم يكتشفون فيها جديداً، أو يصلون عن طريقها إلى الجديد. أيضاً، فإن أصحاب العقول الوثابة إلى الأمام، يرفضون تحريف الصورة الحقيقية للعالم، لذا فإنهم -عن طريق تفكيرهم- يمتطون صهوة الجواد الإلكترونى لثورة العلم والتكنولوجيا، ويضعون الأمور فى نصابها الصحيح.

وغالباً لا يخطئ أصحاب العقول القادرة على التفكير السليم، فى حساباتهم، لأنهم من خلال تفكيرهم، يستطيعون معرفة الكثير من الحقائق الأساسية الدقيقة، كما يفهمون

أبعاد وإتجاهات التطور الكونى والعلمى والاجتماعى والاقتصادى والسياسى . إلخ، وأيضًا يحددون إلى أين يسير، وبذا لن تصدمهم أبدًا التغيرات والتغييرات التى يمكن حدوثها فى أى مجال، نتيجة لذلك التطور، لأنهم فى الأصل مستعدون للمقابلة والمواجهة مع أية ظروف جديدة يفرضها العصر.

ثانيًا : أسطورة القوة الخارقة للعولمة:

تعتبر العولمة قوة خارقة، لأنها تهدد الوظائف والعمالة، فى عالم يسوده عدم الأمان الاقتصادى، والضعف فى مواجهة التغيرات الثقافية والاجتماعية . ، لذا، نجد إتجاها قويا فى البلاد التى تسمح بالهجرة إليها، مثل: إستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، يطالب بالحد من الهجرة وتقليص أعدادها، على أساس أن المهاجرين يهددون الاقتصاد القومى، إذ أن معدل الهجرة كان عاليًا، وكانت تكلفته مرتفعة، بحيث بات أعلى بكثير من معدل الصادرات، مما أثر على قوة النظام الاقتصادى.

وتقوم فكرة العولمة على أساس أن الرأسمالية، قد تسود وتسيطر على العالم، وفى هذه الحالة يتحدد وضع المجتمعات من حيث قوة إقتصادها أو إنخفاضه، تبعا لتحكم مجموعة من الأفراد فى الرأسمالية (الاقتصاد) الخاصة بتلك المجتمعات. وعليه، فإن مفاتيح الاقتصاد أو محتكرى العملية الاقتصادية، تتمثل فى الشركات المتعددة داخل كل دولة، والتى تسيطر عليها المصالح الشخصية والتبعية الاقتصادية لدول الشمال.

أيضا، تركز فكرة العولمة على التكنولوجيا. ويرى مؤيدو العولمة أن تأثير التكنولوجيا قد يفوق تأثير الرأسمال ذاته، على أساس أن التغير التكنولوجي -وخاصة عندما يتحقق ضمن قطاع المعلومات التكنولوجية- له تأثير حقيقى فى الاقتصاد والسياسة والحياة الثقافية. إن العولمة، لاتسهم فقط فى ديناميكية قطاع الاقتصاد ونماءه، وإنما تضع أساسيات تنظيم الحكومات لأنشطتها.

لقد غيرت مفاهيم العولمة من قيمة التداول بين الأسواق، حيث يزيد حجم الصفقات التى تعقد على مستوى بلدان العالم، عن ألف بليون دولار سنويا، بعد أن تشابكت أقطار العالم عن طريق الأقمار الصناعية، وبعد قصرت المسافات بين الأفراد، بحيث لم يعد الزمان أو المكان عائقا أمام إتصال وتواصل كل من الدول والأفراد على السواء.

ويمكن تطبيق فاعليات العولمة فى التعليم، كقوة أسطورية خارقة، عن طريق:

١ - التخصيص فى قطاعات التعليم العالى.

٢ - عولمة الملكية.

ورغم أن فترة إمتلاك اليابان لجامعة بوند Bond تشير إلى الإتجاه السابق، فإن إمتلاك مواقع التوصيل الفيزيائى قد لا تكون بأهمية إمتلاك نظم توصيل الإلكترونيات والخصائص الذاتية الثقافية فى تدريس المواد الدراسية، وفى مخرجات البحوث العلمية.

لقد أثارت فكرة العولمة بوضوح العديد من الأمور، التى تهم هؤلاء الذين يولون الديمقراطية إهتماماً خاصاً، ويهتمون أيضاً بالسياسة العامة فى تنظيم وتنمية الحياة الاقتصادية. لذا، فإن الأهمية الاقتصادية والهيمنة العسكرية، ينبغى أن يتصدران قائمة الأولويات فى التعليم العالى، وخاصة أنهما يعدان من الأمور الصعبة والعصيبة بالنسبة للعولمة، لأن منتجات الأسواق العالمية لا تملك السعة أو قدرة الحصول على خدمات ذات كفاءة عالية من الجودة، كما أنها لاتستطيع توصيل الخدمات للجهات التى يقل فيها الطلب.

إن خضوع العولمة إقتصادياً لقوة الأسواق الشرائية والتغير التكنولوجي، اللذين لايمكن السيطرة عليهما، يمثل التحدى الحقيقى الذى يواجه العولمة. وعلى الرغم مما تقدم، يمكن للعولمة بقوتها الأسطورية أن تتصدى لهذا الأمر، عن طريق استثمارها الهائل للعنصر البشرى، الذى يمكن تنميته من خلال التعليم -وخاصة التعليم العالى-، إذ أن التعليم بمثابة إستثمار طويل المدى يهم الأسواق الاقتصادية، لتحقيقه نوعاً من التوافق بين الأسواق والاقتصاد من ناحية، وبين الجامعات ومناهجها من ناحية أخرى.

والتجمع الأخير الذى ربط بين ثلاثة عشر جامعة فى : أستراليا، نيوزيلاند، المملكة المتحدة، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، سنغافورة، والذى شمل إحدى وعشرين مجموعة عمل، بمثابة تجمع عالمى، حيث أصبحت هذه الجامعات مشروعات إستثمارية فى ضوء وجود الجامعات فى أكثر من بلد واحد.

ولكن الموقف الأكثر حرجا بالنسبة للموضوع السابق، وغيره من الموضوعات المشابهة، هو كيفية أخذ قرار إقتصادى موحد، وخاصة فى وجود جو من الديمقراطية، يسمح بتعدد الآراء وإحترامها فى الوقت ذاته، وفى وجود هياكل عمالة غير موحدة الكفاءة، وقد يكون مستوى بعضها متدنياً، وفى وجود بعض المعوقات الاقتصادية، مثل: البطالة التى قد تعوق خطط الاستثمار والتنمية فى بعض الدول.

وعلى الرغم مما تقدم، يمكن تحقيق ميزة فى ظل النظام العالمى الجديد، إذ أن قوة القطاع الإقتصادى الخاص تخلق نوعين: (فائزين وخاسرين)، علما بأن قوة القطاع الفائز بتحكمه فى عناصر العالم الضعيفة، شهد ظاهرة خطيرة، فى بيع وتصدير العديد من المنتجات لدول العالم الثالث (الدول النامية).

إن النقد الموجه للعولمة كقوة أسطورية خارقة، من جانب العديد، يتمثل فى نظرة أصحابها ومؤيديها والمبشرين بها، على أنها القدر المحتوم، الذى لا يمكن للبشرية أن تهرب منه. إن هناك إتجاها، للتأكيد على ظهور العوامل البشرية فى حالة من الضعف فى مواجهة التغير الاجتماعى، الذى يحدث سريعاً، والذى ترتب على عدم التكافؤ بين القوى، لذا فإن العولمة وحدها، هى التى تستطيع معالجة ذلك الخلل. والحقيقة، من الخطأ إعتبار أن

التغير الاجتماعى يحدث أولا، وقبل حدوث التغير فى النظم نفسها. بمعنى، إن التغير الاجتماعى لايتم بمعزل عن التغير البشرى. ومن هنا، فإن الأسواق الاقتصادية والتكنولوجية ليست بمعزل عن التغير البشرى، أو بمعزل فى أنظمتها عن المجتمع العالمى الذى تتفاعل معه. والدليل، أن المستثمرين ورجال الأعمال، وهم وحدهم ودون غيرهم، الذين يحددون دخول الأسواق أو تعديل معدلات مسارات الإنتاج. كما أن المديرين هم الذين يحددون، ما إذا كان ينبغى تحديث بعض العناصر التكنولوجية أم لا، كما أنهم قد يستبعدون بعض عناصر التكنولوجيا الجديدة المهمة، لأنها تؤدى إلى كساد فى الربح.

وبعامة، يشير الواقع الفعلى إلى أن النتائج ترتبط تمامًا بالأفعال، وليس بالأقوال والشعارات. ومن ناحية أخرى، يعانى الإقتصاد العالمى مما يسمى بـ« مشاكل عدم الفهم» ومشاكل «عدم تكافؤ القوى». والمقصود بمشكلة عدم الفهم: صعوبة إستيعاب أو فهم المتطلبات اللازمة لتشغيل عمليات غير مستقلة عن بعضها فى نطاق عالمى واسع، وكذا صعوبة تحديد أى الحلول يمكن إتباعه فى حل المشكلات العالمية.

هنا، يظهر الدور المهم للجامعات، كنفع إستراتيجى يؤدى أو يحرك مشكلات عدم الفهم، بحيث يوجهها فى طريقها الصحيح والسليم، وذلك عن طريق إعداد البرامج التعليمية وفقًا للحاجة، وعن طريق مطابقة البحوث وسياسة تكوين المهارات.

ومن منظور عريض للتعليم العالى، فإن العولمة هى مجموعة محددة من الفرص، تهدف الحصول على دخل كامل لطلاب أعالى البحار. وإذا كانت هناك قوة خارقة للعولمة، فحينئذ تكون الجامعات بمثابة المفتاح الأساسى فى المجتمعات القيمية، والذى عن طريقه يمكن تحويل عدم الفهم إلى فهم مطور ومعالج لما يسمى بالاصلاح والتجديد الاقتصاديين[١٦].

وحتى يمكن تحديد حدود لقوة العولمة الخارقة، من المهم طرح السؤال التالى:

طوفان العولمة .. إلى أين؟

اختلف المثقفون والمفكرون والمحللون على معنى العولمة وعصر العولمة، هل هى فعل أم رد فعل؟ هل هى هدف أم نتيجة؟ هل هى هدف متحرك زاحف خطط له، و بدت شرارته مع اكتشافات الالكترونيات والاتصالات والحاسبات والمعلومات واكتملت ملامحه أو كادت هذه الأيام؟ هل هى هدف أحدث أزمة بالنسبة للشعوب المتخلفة وانفراجا ونجاحا وهيمنة للشعوب المتقدمة؟ هل هى حصاد التطور أم ذكاء سياسة اتخذت قرارتها بعد الحرب العالمية الثانية ليكون للعالم قطب أحادى يملك مقدارته وطاقاته كلها؟ هل هى عصر سيطرة الإنسان والمؤسسات والدول الذكية القوية على مثيلهم الضعفاء فى بقية أنحاء العالم ومن ثم يصبح احتلالا جديدا بوجه جديد بكامل رضا الانسان وليس قسرا

عليه، يسعى إليه ولا يفرض عليه؟ هل هى عصر الحياة الالكترونية المدعمة بالعقول المتزايدة الذكاء بفعل فيض المعلومات ومساندة الحاسبات وعجب الاتصالات وتطور العلم وبالتالى التعليم والثقافة ومن بعدهما الانفجار المعرفى اللامتناهى؟

وبقدر ما اختلف المثقفون والمفكرون، فإنهم جميعا - **اتفقوا على أن العولمة هى إسقاط حاجز المسافات والزمن. وهى فتح كل محابس تدفق البيانات والمعلومات والمعرفة بكل أشكالها وأنواعها وإلى الأبد أملا فى تحقيق تحاور، قد يكون باطنه مشكوكًا فيه. هى شبكة تواصل تحتية وفوقية سلكية ولا سلكية ربطت كل البشر فى دائرة واحدة مغلقة أتاحت التفاعل والتداول وضبط إيقاع الحركة فيما بينهم. هى طوفان حركة أحادية التوجه لم يسبق لها مثيل فى نقل وتدفق وتصدير الخبرات والفكر لأهداف بعضها معلن وأخرى لم يأت موعد إعلانها . هى عصر السيادة المطلقة للعقل الذكى وإعلانه التمرد والتحرى لأسرار الطبيعة والحياة. هى عصر التفوق والاجادة والتميز والبقاء للأقوى وربما الأفضل بصرف النظر عن أى قوانين عرفها البشر. هى عصر السباق الشرس بين العقول الذى بدأ ولن يتوقف إلا بحرب كونية مدمرة أو مجيء يوم الآخرة والعلم عند الخالق العظيم.**

خوف وحذر وحيرة وقلق وهواجس وتساؤلات تتفجر تجذبنا أحيانا إلى الأمل وأخرى إلى الاحباط أحيانا تبشرنا بخير كثير قادم لتعظيم جلال الانسان وأحيانا أخرى لطوفان قادم يحرث أرض الضعفاء لتثمر خيرا لصالح الأقوياء الأذكياء. ومن منطلق حيرة تصدع الرأس تنطلق علامات الاستفهام.

* ماذا بعد أن يأتى يوم التنفيذ الكامل لكل بنود اتفاقية الجات وتفتح الأسواق لكل القادمين؟ ترى من سيكون صاحب السوق؟
* ماذا بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى وتحول العالم إلى نظام أحادى القطبية؟
* ماذا بعد أن نجحت سياسة تفتيت الدول إلى دويلات وأقليات وانهاك قوى وإمكانات الدول الصغيرة الآملة فى التقدم؟ ترى لمن ستكون السيادة؟
* ماذا بعد اتساع دائرة الحروب ضد الإسلام وتقوية شركة الطائفية وصراع الأديان؟ ترى إلي أين هم ذاهبون؟
* ماذا بعد المحاولات الجادة لإخضاع الدول العربية وإجهاض ثرواتها واستنزاف مواردها وإخضاعها لسيطرة القوة أحادية القطبية؟
* ماذا بعد السيطرة على الفضاء الخارجى وتسيير مئات الأقمار الصناعية لجمع فيض البيانات والمعلومات اللانهائى عن كل سنتيمتر على وجه الأرض والنشاط الذى عليه لينفخ هذا الكم الهائل في الحاسبات العملاقة لتعرف كل شيء، لتدعيم جميع أنواع القرارات المتحدة من جانب مالكى الأقمار مع وضع من تريد على سطح الكون كله؟.

* ماذا بعد اقتحام مئات القنوات التليفزيونية للمنزل الصغير حيث الابهار التكنولوجى والثقافى والإعلامى والأعلانى ومن بعده قدرة النفاذ إلى العقل والوجدان بسهولة ويسر؟ ترى ماذا سيكون الأثر على اللغة والدين والسلوك والهوية والانتماء والشخصية؟ ولمن ستكون الغلبة على المدى البعيد؟

* ماذا بعد أن دخلت التكنولوجيا كل أنشطة حياتنا وارتبطت وارتبطنا بها وأصبحت ضرورة لازمة، ومع تطورها تعقدت وأصبحت صناديق مغلقة يصعب بل يستحال فك طلاسمها، منتجها هو الأوحد القادر على الصيانة والتطوير وتفسير شطحتها؟ ترى كيف الفرار من قبضة التكنولوجيا القوية واللاغني عنها أبد الدهر؟

* ترى ماذا بعد أن استحدثت وتنوعت وتعقدت المشاكل لدرجة يصعب للعقل حلها أو حتى تناولها وبالذات المشاكل الكبيرة المرتبطة بالتنمية واقتصاديات الشعوب وأصبح لزاما اللجوء لبيوت الخبرة وأهل العلوم، لشراء المشورة والخبرة وبالثمن الذى يرونه سياسيا أو ماديا؟

* ترى ماذا بعد أن جاءت وستجئ السوبر ماركات العالمية والبنوك العملاقة وشركات التأمين الفاهمة والجامعات والمدارس والفنادق ذات الصيت والخبرة والأصالة والمصانع وبيوت الخبرة والشركات، المدارة بأحدث تكنولوجيات العصر وخبراته، كلهم وغيرهم عن بعد عن طريق الإنترنت سيقتحمون سوق النشاط التجارى والاقتصادى للدول النامية؟ ترى لمن ستكون الغلبة ومن سيشغل الادارة العليا والفنية ومن سيشغل الادارة السفلى والخدمية؟

الطوفان السافر قادم ولكن التصدى ليس مستحيلاً، والذكى هو من يفهم فلسفة العولمة وآلياتها ويسخر ويوظف ما أتاحته من فرص لاستغلالها أفضل استغلال وينتهز نفس شبكات وطرق اتصالاتها ليضخ فيها إليهم أحسن ما نملك وننتج، ولسنا بفقراء، ولكن الأهم التحدى والإصرار. إن أعاده ترتيب البيت مطلوبة وأخطره التالى:

١ – إن التنافس الشريف هو أقصر الطرق لأحداث التقدم والارتقاء. وفكر العولمة معتمد تماما على التنافسية ومن ثم فإن المطلوب هو اتاحة المنافسة وليس الاحتكار أو الحماية المضرة. ويصبح المطلوب كيفية توفير الظروف الصحية للمنافسة ونشغلها لصالح المستهلك والوطن أنيا.

٢ – إن الجودة الشاملة للمنتجات الخدمية منها والانتاجية ينبغى أن يتحقق فى ظل سعر حقيقى مدروس وذوق راق؛ لأن ذلك يمثل أحد أسلحة المنافسة.

٣ – إن الجودة الشاملة للأداء يفرز التميز وذلك فى كل الأنشطة والمجالات على وجه الاطلاق. والأداء هو جزء من فكر الإدارة. والإدارة لم تعد فهلوة وشطارة وحظا ولكنها علم وفن وأخلاق.

٤ – إن إحدى ميزات السوق الحرة هى إجبار جموع المتعاملين معها على استخدام وتطبيق واتباع فكر الإدارة العلمية والذكاء والعلم والتقنيات الحديثة وأهمها تكنولوجيات الحاسبات والمعلومات ودعم القرار. وعليه فإن الاستثمار ورعاية هذه المجالات سواء من الدولة أو أصحاب المصلحة سوف يدعم المواجهة.

٥ – إن التميز فى أى شىء خدمى أو إنتاجى لنا فيه ميزة تنافسية مقارنة بالعالم الخارجى، مثل: السياحة والآثار والحضارة والثقافة الروحانية والإسلامية، ينبغى اسقاط الأضواء عليه ورعايته بالمفهوم العلمى. إضافة إلى أن صناعة المعلومات يمكن أن تكون سوقا واعدة لو تمت إدارتها حسب مقاييس الجودة الشاملة.

٦ – إن استغلال تميز مصر بأنها تحوى مجتمعا ينطق العربية ويسمح بتعددية الأديان إضافة إلى رصيدها من الحضارات والثقافات القديمة والحديثة، لهو أمر يجب الإهتمام به، وخاصة أن هذا المجتمع يمكن تحويله إلى سوق حرة تجارية اقتصادية سياحية تعليمية خدمية تجذب شعوب المنطقة الإقليمية.

٧ – إن التعليم هو خط الدفاع وهو خط الهجوم الأول، به تحيا الأمم أو تموت، فمع العولمة لن تصمد أمة دون تعليم عصرى فاهم لمتطلباتها. لذلك من المهم بمكانة تطوير التعليم بما يتوافق مع متطلبات عصر العولمة، وبما يواكب الفيض المعلوماتى الغزير الذى يشهده العالم كل يوم.

٨ – العلم والعلماء والبحث العلمى من أجل التنمية والتطوير هم وقود صاروخ النفاذ فى قلب العولمة، هم جنوده الحقيقيون، بل هم صانعوه. لذلك يجب تشجيع ممارسة البحث العلمى، ووضع العلماء فى المكانة اللائقة بهم.

٩ – الانتماء المطلق للوطن لن يتحقق إلا بمزيد من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بعدها ستتعاظم الهوية الوطنية ومواجهة الطوفان.

١٠ – الاعلام الصادق الهادف هو سهم الاختراق إلى الشخصية المحلية والعالمية، وهو عاكس لحضارة الأمة، ويسهم فى زيادة المتحمسين لها.

١١ – إن الأخلاقيات والسلوكيات والقيم هى حائط الصد المنيع، الذى يحول دون فقد الشخصية المصرية والشرقية، ومن ثم فإن التأكيد عليها وتنميتها سوف تقاوم سلبيات التكنولوجيا والعولمة.

١٢ – إن دمج الكيانات الصغيرة فى كيان واحد والكيانات الكبيرة فى كيان أكبر بما فى ذلك ادخال الدول العربية فى هذه الشراكة سوف توحد الجهود والاستثمارات نحو الوقوف أمام الشركات العملاقة الأجنبية الزاحفة.. ولنا في تجارب الصين واليابان عظة وخبرات مستفادة.

إذًا جاء الوقت كى ندفع فاتورة حساب الاحتكار عن زمن مضى، وقبلها دفعنا فاتورة إهمال العلم والعلماء والإدارة. وفجاة صحونا على زائير العولمة منذ وقت قليل فانطلقنا نحاول أملا فى اللحاق. إن توظيف العقل قبل الأيدى واللسان والانفعال يحقق المستحيل، وخاصة إذا كان هذا العقل أيضًا ذكيا[١٧].

ثالثًا : العولمة وأسطورة تحطيم المجتمع :

توجد وجهة نظر، ترى أن العولمة عملية تقويض للمجتمع، حيث ترتبط وجهة النظر السابقة بفكرة العولمة كقوة إقتصادية لاتتوقف. ومنطلق ما تقدم، أن التحديات التى تفرضها العولمة داخل المجتمع، والتى تنشأ من الإحساس بأن العالم القديم، سوف ينتهى حتمًا، وفى وقت قريب. كما أن السياسات والثقافات، على وشك الانتهاء أيضا، لا محالة. والأكثر صعوبة، هو توظيف المبادئ الديمقراطية فى مناخ بيروقراطى قوى.

كثيرًا ما يثار الجدل حول إتجاه العولمة الاقتصادى لتقويض سياسة التمركز حول القوميات، عن طريق ضغط القطاع الخاص على الحكومات والدخل القومى، مما يترتب عليه ممارسة الضغط على المصروفات العامة. إن أى إنحدار فى كفاية الإنتاج، يتطلب قيام الجامعات بدور تلقائى لإحداث إمكانية زيادة سيطرة الجامعات على الإقتصاد، فإذا كان الدخل القومى فى أساسه موجهًا بشكل منخفض تجاه الجامعات، فمن سوف يتولى قيادة الاقتصاد؟ وكيف؟ لذا، ينبغى أن تتحالف الجامعات بشكل مرضٍ ومكثف عن ذى قبل، لمواجهة تحديات الأسواق إقتصاديا.

إن مثل التطورات السابقة، قد تجذب الطلاب المتحركون من مكان لمكان، كما أنها تسهم فى تطوير البحوث فى مجال التحديات الاقتصادية للاسواق، عن طريق التسريع فى عمليات الخصخصة. وفيما وراء المستوى الفردى، إمتدت إهتمامات الدول، لتتبنى مشارع عالمية، مثل: قوات حفظ السلام، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولى، ومنظمة اليونسكو. لقد إنبثقت المفاهيم والأعمال الخاصة بالمشاريع العالمية السابقة، من خلال محاولة تحقيق الحلم اليوتوبى «المثالى» بالمدينة الفاضلة، والرغبة فى جعل العالم وحدة واحدة أو عالم مثالى واحد متجانس، حيث ظهر لغالبية الشعوب أهمية التعاون والعمل فى نسق تقاربى لحل المشكلات، وخاصة أن تجربة الحربين العالميتين: الأولى والثانية، اللتين حدثتا فى الفترة ما بين ١٩١٤ : ١٩٤٥، أوضحت للعديد من الدول صعوبة، بل إستحالة حل المشكلات السياسية، وما يصاحبها من عدم تحقيق الأمان السياسى والاستقرار الاقتصادى، على نطاق قومى فقط.

وعليه، فإن تضمينات دور الجامعات لمقابلة المعضلات آنفة الذكر، ينبغى أن تتمركز حول المحورين التاليين:

* لا يقع التركيز القومى للتعليم العالى فى نطاق عدم التكامل مع قوى السوق الإقتصادية. ويعنى هذا أن إستراتيجيات ربط الجامعات بالبناء الاجتماعى، ينبغى أن تبقى قائمة ومتماسكة.

* إن البرامج الثقافية حول القوميات وتاريخها، كذا محاولات التحديث المتعلقة بالتعددية الثقافية، سوف تظل مهمة، وخاصة فى عصر العولمة.

من الواضح، أن الحديث عن القومية الذاتية داخل النطاق العالمى، يكون أفضل بكثير عن الهيمنة القومية، إذ من الصعب تخيل وجود دولة تستطيع أن يكون لها سياسة محددة، دون الرجوع إلى الروابط التى تربطها ببقية الدول، لأن تحقيق ذلك يعنى ببساطة إتسام هذه السياسة بالعشوائية. فالنظم السياسية والاقتصادية، لا يمكن أبداً أن تعمل بمعزل عن بعضها البعض.

وبتطبيق ما تقدم على التعليم العالى، فذلك يعنى حماية بالغة لأمور عديدة، مثل: مناهج الجامعة وسوق العمالة الأكاديمى، تكون استجاباتها خطيرة بالنسبة للتحديات العالمية. ومن المتناقضات بشأن هذا الموضوع، تحديد إختيارات المواد التى يدرسها الطلاب، وتدهور مستوى تدريس المناهج، وخاصة فى مجال تدريس اللغة، إذ يعد هذا التدهور جزءا من التدهور النسبى للإنسانيات، والتى تشتمل على التاريخ داخل التربية المعاصرة. إن الاهتمام باللغة والتاريخ يعتبر الوصلة التى تربط بين مختلف الشعوب فى جميع البلدان.

تأسيساً على ما تقدم، تتطلب العولمة منهجاً عريضاً شاملا، يحتوى متطلبات العمل وإدارة الأعمال، ويتضمن مواقف عالمية، ويركز على مهارات المتعلمين، وعلى الثقافات المتباينة والمتعددة لكل الشعوب.

وترجع أهمية اللغة فى ربط أطراف العالم فى شتى المجالات والأماكن، وفى تسهيل عملية فهم الأفراد بعضهم لبعض، بعيداً عن حواجز الزمان والمكان. إن واجب المناهج ومسئولياتها، تتمثل فى كسر حاجز الخوف من التغيير المصاحب للعولمة، وفى إعداد للأفراد الذين يسهمون -عن طريق تعاونهم- فى تكوين تاريخ مشترك يجمع أفراد القرن الواحد والعشرين[١٨].

ولكننا - للأسف - نفتقر إمتلاك مهارات التعاون، التى عن طريقها يمكننا تكوين تاريخ عربى مشترك، ليتعرف العالم هوية وأصالة وكينونة المجتمع العربى، وذلك جعل نظرة غالبية شعوب الدول المتقدمة للعرب نظرة فى غير محلها. إن النظرة الدونية غير الكريمة للدول الصناعية لنا، سلبت - فى أحوال كثيرة - قدرتنا على التعامل مع الآخر من منطلق الند للند، والأكثر من ذلك حولتنا - دون أن ندرى - إلى افتقاد الثقة الكاملة والحقيقية فى أنفسنا، لأننا أصبحنا أمة «بدون».

و« البدون » مصطلح ظهر فى أحد أقطارنا الخليجية ليعبر عن فئة من العرب يعيشون على أرضها، ولا يحملون جنسية أو هوية، فأطلق عليهم عرب « البدون » أى « بدون جنسية ».

والمتأمل فى أوضاع الأمة العربية اليوم، يجد أنها تتحول تدريجيا إلى أمة « بدون » لا هوية لها.. حالة من سيولة الأوضاع فى جميع المجالات، جعلتها تتحول إلى مجرد حقيقة جغرافية تحوي ملايين من البشر بدون رؤية أو رسالة أو هدف أو دور. وقد يقول قائل: تلك حال الأمم فى المراحل الانتقالية، ولكن أمتنا الآن ليست فى حالة انتقال، فهى لاتعرف إلى أين تتجه ولا إلى أين تسير، فهى أمة تنقل ولا تنتقل، تسيرها الأحداث وتصدم وعيها متغيرات كونية عاصفة وسريعة تخرج عن إطار إرادتها، وتنأى عن أن تكون تجسيدا لاختياراتها.

والمتأمل فى شكل ومضمون الجدل واللغط الدائر الآن على صفحات كثير من صحف ومجلات أقطارنا العربية حول « العولمة » يدرك بلا جدال أن الأمة تواجه فعلا موقفا عصبيا، جوهره أننا لا نمتلك الإطار المعرفى المناسب لإدراك كنه ما يحدث، وليست لدينا أدوات الفهم المناسبة لفك وتفكيك هذه الحزمة المتشابكة من المتغيرات والعلاقات والظواهر التى اصابتنا بالدوار، فانكفأنا على أنفسنا. نجتر أدواتنا المفلسة، إما بتبسيط الظاهرة بإصدار الأحكام الجاهزة بمزاوجة العولمة بالأمركة، وإما بطرح أسئلتنا القديمة الجديدة، مثل: هل نقبل العولمة؟ أم نرفضها؟ هل نحن مع العولمة أم ضدها؟ أو ماذا نأخذ منها وماذا نترك؟ أو هل هى عولمة أم كوكبة أم كوننة؟ وهلم جرا. تطرح مثل هذه الأسئلة من رموز الثقافة والسياسة والاقتصاد، فى الوقت الذى يعيش فيه أطفالنا وشبابنا العولمة ومخرجاتها حتى النخاع، بدءاً من ماكدونالدر وومبى وبيتزاهت مرورا بالإنترنت واستخداماته، وانتهاء باكتشاف كل منا للغة جديدة وقيم جديدة وثقافة جديدة، كلها في طور التشكل، فوجئنا بها في بيوتنا يعيشها أطفالنا فكرا وسلوكا، ونبصرها نحن حواجز ومسافات تفصل بيننا وبينهم لحظة وراء أخرى.

ويمكن الزعم بأن الكثيرين منا « بمن فيهم أغلب رموز ثقافتنا وسياستنا واقتصادياتنا » لم يدركوا بعد فداحة وصعوبة ما يحدث من حولنا، والاعتقاد الأغلب أن فئات كثيرة فى مجتمعنا العربى ستبدأ فى إدراك أن كثيرا من الخبرات والمهارات والمعارف والحكمة لم تعد تشفع لهم أو تنفع كما تعودوها. فالأم والأب سيكتشفون ذلك مع أطفالهم وفى مواقف كثيرة سيكتشفون أن أطفالهم يعرفون أكثر مما كانوا يتوقعون أو يفهمون، والمدرس سيكتشف أن ما يقوله شكلا ومضمونا داخل الفصل لم يعد متوافقا أو مناسبا لكثير من الأسئلة عن أطفال الأنابيب والاستنساخ وعلاقتها بالإرث مثلا، والتاجر قد لا يجد جوابا حول الجهة المصنعة لهذه السلعة أو تلك.. فقد شارك فى إنتاج مكوناتها خمسون شركة

من خمسين بلدا.. وهكذا تتوالى المواقف ويتصاعد الشعور بالعجز عن فهم ما يحدث أو كيف يحدث، ورغم ذلك قد يستمر الكثيرون فى طرح أسئلتهم : هل نقبل العولمة أم نرفضها؟!

إن عدم امتلاكنا إطارا معرفيا مناسبا يمكننا من فهم «العولمة» أولا، وتطوير سبل التعامل معها بما يعظم مصالح الأمة ثانيا، يعنى فى حقيقته عجز «العقل الجمعى» للأمة عن التفاعل والتعامل مع هذه المرحلة من مراحل التطور الحضارى للعنصر البشرى، والتى اتفق على تسميتها «بالعولمة» كما يعنى أيضا إفلاس وعدم صلاحية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما تنتجه من قيم واتجاهات عقيمة لا يمكنها بناء مواطن أو وطن.

«فالعقل الجمعى» للأمة (فكرا وثقافة) هو من أكثر العوامل حسما فى نهضتها أو تخلفها، ذلك أنه في حالة يقظة وانفتاح وتطور هذا العقل الجمعى، تملك الأمة دائما القدرة على ضبط إيقاع الأمور فى مجالات حياتها الأخرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فالعقل الجمعى يعبر -نظريا- عن وعى وإدراك الأمة وأحلامها، وبالتالى توقعات مواطنيها بأن تجسد أمور السياسة والاقتصاد تلك الأحلام، وذلك الوعى والتوقع.. وعندما يحدث الانفصام وتتسع الهوة بين الواقع والمتوقع، تبدأ أزمة الشرعية فى التجسد وبوادر الرفض والتمرد فى التشكل والانكشاف، وفكر الأمة يمكن أن يكون المحرك الدافع لنهضتها وتقدمها عندما يكون فكرا منفتحا يدعو إلى الإبداع والخلق والتجديد، فكرا ناقدا حفريا يدعو إلى الاكتشاف والبحث ولايعترف بالطواطم والثوابت واليقين والتكلس، فكل أمور الطبيعة والحياة فى حالة حركة وتغير مستمر بالنسبة له، والثابت الوحيد هو عدم الثبات.. مثل هذه المواصفات يمكن أن تشكل فكر الأمة فى كل مجالات العمل والمعرفة، إذا كانت مناهج العلم والمعرفة تنظر إلى أمور الإنسان والحياة والطبيعة كمنظومة أو شبكة منظومات مترابطة تحكمها علاقات تأثير وتأثر، وتعترف بأنه لا سلطان على عقل الإنسان إلا عقل الإنسان ذاته ومستوى إدراكه. وبالتالى فالحقيقة، معرفة وعلما، هى لحظة إدراك عقلانى محكومة زمانا ومكانا ولدت لتتغير بتغير تفاعل العوامل والقوانين التى أفرزتها، وبالتالى ما ندركه ضئيل فى حجمه ومضمونه مقارنة بما هو آت، ومن ثم فاليقين والثبات ضد قانون المعرفة بطبيعته.

ذلك هو فكر الأمة المحرك للتقدم (كعملية مستمرة متواصلة)، والداعى إلى الإبداع الإنسانى اللامحدود، وشيوع هذا الفكر كإطار محدد للإدراك فى أمة من الأمم يتطلب -ضمن أشياء أخرى- أن تكون مناهج التعليم وطرق التعليم والتعلم موجهة شكلا ومضمونا نحو هذه الغاية، فتنمى الإبداع والفكر الناقد وترسخ مبدأ البحث والتعلم كعملية متواصلة تسعى إلى التطوير المستمر لفكر الإنسان ومناهج إدراكه وتعامله مع واقعه بما يساعده على تغييره إلى الأفضل. إن انتشار هذا النوع من الفكر فى أمة من الأمم،

يساعد بلا شك على التقليل من تأثير العادات والتقاليد والأعراف والتراث بمفهومه السلبى كمحددات لثقافة الأمة، وبالتالى تكون ثقافة الأمة أقرب ما تكون إلي «ثقافة الفكر»، ثقافة مستنيرة تحترم العقل وإبداعه وتحث على حرية التعبير عن هذا الإبداع وتكرس قيم التسامح تجاه الاختلاف باعتباره مدخلا لإغناء الثقافة وتيارها.

أما فى حالة سيطرة فكر الجمود والانغلاق والذى تسهم مناهج التلقين والتذكر فى ترسيخه من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتخلفة التى تفرز قوالب فكرية جامدة أساسها ثنائيات التضاد (الصواب، الخطأ- الحلال، الحرام - الأصالة، المعاصرة، الحداثة- التخلف) كمعايير مقولبة جامدة تشكل أساس الإدراك والتعامل مع الواقع المحيط، فإن فكر الأمة المسيطر يصبح «فكر ثقافة» وهذا لا يعدو في حقيقته مجرد كونه الافلاس الفكرى والثقافى وبالتالى عدم قدرة العقل الجمعى على الفعل والعطاء.

تاسيسا على ما سبق يمكن التفرقة بين «الانبهار الساذج عقليًا» والذى هو نتاج لفكر وثقافة الجمود والانغلاق و«عقلية الإندهاش الفاعل» التى هى حصيلة فكر وثقافة الإبداع والبحث المتواصل والتغيير المستمر.

عقلية الإندهاش الفاعل تنظر إلى «العولمة» باعتبارها تمثل مرحلة من مراحل التطور الحضارى للبشرية أفرزها تفاعل وتشابك عوامل عدة اختلفت فى النوع والحجم وطريقة التفاعل عن العوامل التى كانت تشكل فى تفاعلها عصر الصناعة السابق، وبالتالى بدأت مرحلة أخرى من التحول الحضارى فى التشكيل، وفى طور تشكلها تعيد صياغة العلاقات والمفاهيم بطريقة مغايرة تماما لما عرفه الجنس البشرى فى السابق، وبالتالى لن تجدى أدواتنا ومفاهيمنا المعرفية الموروثة أو المكتسبة كإطار، سواء لإدراك التطورات والتغيرات السريعة الحادثة أو للتعامل مع ظاهرة التعقد والتشابك التى تميز هذه التغيرات التى تحدث فى شكل منظومات متكاملة لها تأثيراتها في كل مناحى الحياة الشرية (فكرا ومادة). وعقلية الإندهاش الفاعل لها من الديناميكية والمرونة والانفتاح تجاه التعلم المستمر بما يمكنها من استيعاب معان جديدة لمفاهيم الزمان والمكان والثبات والتغير والتأثير والتأثر والتعقيد والتشابك والهدم والتحليل واعادة البناء والتركيب بما يعطيها القدرة المتواصلة على استيعاب ليس فقط التطورات الحادثة وافرازتها الحالية والمحتملة، بل وأيضا الاستعداد للتطورات المحتملة لما يسمى بالعولمة فى الأمدين المنظور والبعيد.

من خلال هذه الديناميكية المبدعة فقط يمكن لعقلية الاندهاش الفاعل أن تحدث تأثيرها الفاعل فى توظيف تفاعلات العوامل المتشابكة التى أفرزت العولمة لصالحها، ومن خلال ذلك أيضا يمكنها أن تقلل من آثارها السلبية من منظورها المصلحى الخاص.

فالمرحلة الجديدة من التطور الحضارى البشرى سواء سميت «عولمة» أو عصر المعلومات أو ما بعد الحداثة أو ما بعد الصناعة أو الحضارة الرابعة، تعبر فى حقيقتها عن

بزوغ إطار معرفى جديد للبشرية «أنموذج» أوParadigm، وبالتالى لفهم هذه المرحلة الجديدة لابد من ادراك وفهم هذا الاطار المعرفى الجديد الذى أفرزها ورسخته.

تأسيسا على كل ذلك يمكن الزعم بأن انشغال الكثيرين بمخرجات المرحلة الحضارية الجديدة فى مجالات الاقتصاد والمال والمجتمع والثقافة والتعليم والتكنولوجيا ومناحى الحياة الأخرى وإصدار الأحكام، سواء أكانت تلك المخرجات لصالحنا أم ضدنا، هى فى حقيقتها انشغال بالنتائج واغفال أو عجز عن ادراك وفهم العوامل والقوانين التى أفرزت المرحلة.

أما عقلية «الانبهار الساذج»، فهى عقلية «استنساخ حضارى» تتلقف ما تفرزه الحضارة المتقدمة من مفاهيم ومصطلحات وتعيد تكرارها بعد أن تجد لها المرادف فى لغتها المحلية -فهى عقلية رد فعل لا اسهامات أصيلة لها فى تيار الحضارة البشرية فكريا وتكنولوجيا، سوى تعاطى افرازات الحضارات المتقدمة، وذلك أمر طبيعى باعتبار هذه العقلية افرازا «لثقافة الصدى» التى تتشكل بفعل مؤسسات التنشئة الاجتماعية (مؤسسات التعليم والأسرة والدين والاعلام)، والتى تقوم بتغييب قيم الإبداع والحوار والمشاركة والمبادرة والتجديد والاقتحام والمخاطرة والنقد، سواء فى مضامين ما تقدمه للفرد أو فى الطريقة والأسلوب الذى تقدم به تلك المضامين، ومن ثم تصبح وظيفة الثقافة «إعادة إنتاج الماضى» بدلا من الاسهام فى بناء الحاضر والمستقبل.

ان الواعين لخطورة الخواء الثقافى وعجز العقل الجمعى للأمة عن الفعل، لابد لهم من لعب أدوار ثورية تهدف هدم كل الهياكل التى أفرزت «عقلية الانبهار الساذج» بما فيها من بؤر ورموز الثقافة والتعليم التى تحولت إلى مهنة الارتزاق الفكرى واحتراف تصميم وبيع قوالب الفكر والثقافة حسب الطلب.

ان عدم حدوث ذلك سيؤدى إلى مزيد من الخلط واللغط وانعدام اللون وتعميق الارتباط والتخبط فى مناحى حياتنا المختلفة، شواهد كل ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال:

* فعلى المستوى السياسى مثلا كان للأمة -وعلى مدى حقبة طويلة من الزمن- انتصاراتها وانكساراتها إلا أن التيار العام كان تيارا رافضا للتخلف والتبعية باحثا عن استقلال الأمة السياسى والاقتصادى، والخلاف بين التيارات الفكرية والأيديولوجية على الساحة كان مبعثه الاختلاف حول السياسات والوسائل والسبل المؤدية إلي ذلك الاستقلال، ولكن الخلاف لم يكن يوما حول الأهداف العليا أو التوجه العام للأمة.

* أما اليوم فقد تلاشى صوت الأيديولوجيات العربية النضالية وحلت محلها براجماتية سياسية لاتفرق بين الواقعية والوقوع. وبرغم أن خلافات قياداتنا السياسية ظاهرة واضحة فى تاريخنا السياسى، فإن القيادات كانت دائما تلتقى إبان الأزمات والأخطار التى

تواجه الأمة. أما اليوم فالصورة جد مختلفة فقد فقدت أغلب قياداتنا العربية حتى القدرة على الالتقاء، إبان الأزمة، وقد كانت الأزمات تجمع الخصوم وتنزع الأحضان والقبلات الرسمية حتى وإن لم تتمخض عن قرارات فاعلة، فقد كانت تلك اللقاءات ترمز على الأقل إلى وجود شيء من الرفض ومحاولة لفعل ولو فى حده الأدنى المتواضع، أما الآن فتمر الأزمة تلو الأخرى والشدة بعد الشدة ويتشاور حكامنا ويستشيرون: هل يلتقون أم أن الوقت مازال غير مناسب لعقد «قمتهم المؤثرة»؟ تلك هى الحال حتى على مستوى مجرد الالتقاء فما بالك إذا كان حديثنا سيتطرق إلى طموحات وتوقعات جوفاء بأن تصدر قرارات مؤثرة وفاعلة عن تلك القمة أو القمم، والدول العربية اليوم، أقل أمنا وأكثر انتهاكاً برغم أن معدل ما يخص الفرد العربى من الإنفاق العسكرى فى بعض دولنا العربية يحتل المرتبة الأولي فى العالم. فنحن أكثر عسكرة وأقل أمنا، والأمن العربى الجماعى ليس بأفضل حال من أمن الدول العربية فرادى (تكفينا نظرة واحدة إلى ما آلت إليه الدولة فى الصومال والعراق والسودان). والمفارقة المحزنة أن تكتلاتنا العربية الإقليمية إما انهارت فعلا وإما فى طريقها إلى الانهيار وتلاشي الفاعلية، فى عصر أصبحت سمته الرئيسة التكتلات والتجمعات العملاقة اقتصادياً وسياسياً، ولنا جميعا أن نتأمل ما وصل إليه حال مجلس التعاون العربى، والاتحاد المغاربى، وما سيؤول إليه حال مجلس التعاون الخليجى... أما جامعتنا العربية العتيدة، فلعل مبرر بقائها الوحيد حتى الآن هو عدم فاعليتها (رغم رغبة العاملين بها فى تفعيلها) فهى جزء من التراث، وتحمل عبق التاريخ، ولذا فالحفاظ عليها هو مثل الحفاظ على آثارنا القديمة، تزداد قيمتها التاريخية مع القدم.

* وفى خضم هذه الحال السياسية العربية اليوم، يصعب علينا تحديد موقف سياسى عربي واضح تجاه أية قضية من القضايا السياسية المهمة، بدءً من الصراع العربى الإسرائيلى، مروراً بأحوال العراق أو الموقف من إيران فى عهد خاتمى، وانتهاء بقرار موريتانيا بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وفتح سفارة لها في نواكشوط، بل إن موقف موريتانيا هذا يعد فى حد ذاته انعكاسا واضحا ونتاجا طبيعياً لحالة السيولة وانعدام اللون العربى، وبالتالى أصبح لكل مسلكه وقانونه الخاص، وإن كان الخوف كل الخوف أنه حتى على مستوى الدولة العربية الواحدة، يصعب الجزم بوجود هدف واضح أو رؤية أو حتى ملامح توجه يرتب سياسة واضحة متسقة.

* والحالة الداخلية العربية ليست بأفضل حال من سياساتنا الخارجية، فالحريات العامة فى أوطاننا مازالت مقيدة، سواء على مستوى الممارسة الفردية أو التنظيمية أو على مستوى القوانين... وبعض الخطوات الديمقراطية الخجولة هنا وهناك، كانت ستعد خطوات إيجابية مهمة فى إطار تحقيق المطلب الديمقراطى لو تمت منذ ربع قرن مضى...

أما والعالم يعاد تشكيله وتعاد صياغة تفاعلاته فى جميع نواحى الحياة بما يؤكد دوراً أكبر للفرد واختيارات أوسع للبشر وانطلاقات أوسع وأعمق لمنظمات المجتمع المدنى فى كل مكان، فإن هذه الخطوات الديمقراطية تعد قاصرة عن تلبية المطلب الديمقراطى. والمفارقة اللافتة للنظر حقًا، هى أن أغلب هذه الخطوات قد تمت فى بلادنا العربية المختلفة (فى شكل هياكل أو قوانين) استجابة لمتغيرات البيئة الخارجية التى شكلت عاملا ضاغطا على الكثير من حكوماتنا وقياداتنا لإحداث تلك الرتوش الديمقراطية التجميلية، حتى يمكنها احداث نوع من الاتساق المفتعل مع اللون الواحد لخريطة عالمية جديدة. وبالتالى فإن أغلب تلك الخطوات (على تواضعها) لم تتم استجابة لتنامى الوعى الديمقراطى، وبالتالى تزايد ضغط المطلب الديمقراطى فى مجتمعاتنا العربية (مع عدم إغفال أو انتقاص أية جهود فردية أو تنظيمية شعبية فى أى قطر عربى فى هذ المجال).

* تأسيسا على ما سبق يمكننا رصد ثلاثة عوامل حاكمة ساهمت مجتمعة فى حالة السيولة السياسية وانعدام اللون لهذه الأمة فى المرحلة الراهنة، وهى:

(أ) غياب أو تغييب الشارع العربى الفاعل الذى كان يمثل قوة ضغط رادعة لكثير من الأنظمة العربية باتخاذ أو عدم اتخاد خطوات سياسية معينة، بل إن هذا الشارع استعمل ولفترات طويلة من الأنظمة السياسية العربية كأداة مساومة في مواجهة قوى خارجية عديدة من منطلق عدم الرضوخ للضغط الخارجى مخافة من الشارع العربى أو طلب تنازلات من جهات خارجية حتى لا ينفجر الشارع العربى. وبالتالى فالشارع العربى تلاشى دوره كقوة رداعة أو ضاغطة نتيجة بروز ورسوخ نسق جديد من القيم تحكم تفاعلات المجتمع العربى الآن وتحدد توجهاته وأولويات اهتماماته.

(ب) غياب الدور المركزى للدولة العربية القائد التى يمكنها أن تحدد ثوابت الاهتمام العربى المشترك وان ترسم مفردات لغة الخطاب العربى المشترك بحيث ينضوى تحت مظلة هذا الإطار الدويلات العربية الأخرى خوفا أو اقتناعا.. وبالتالى يكون هناك متحدث رسمى عربى فرضته حقائق التاريخ والجغرافيا خوفًا أو اقتناعا. وبالتالى يكون هناك متحدث رسمى عربى فرضته حقائق التاريخ والجغرافيا وتوازن القوى العربية.. وفى ظل غياب هذا الدور القائد، يغيب الاطار العربى العام الذى يحدد شرعية توجهات وسياسات الدول والدويلات العربية، ويصبح لكل قانونه وإطاره وحساباته الخاصة، ويكون الناتج العام عبثا سياسيا عربيا تختلط فيه الألوان والأصوات، وفى خضم كل ذلك يهمش دور الأمة وتفقد حتى قدرتها على الرفض أو الإحساس بالانتهاك والمهانة.

(ج) انهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرة نظام القطب الواحد على مجريات السياسة العالمية، مما أكسب هذا القطب الواحد حق الوصاية على شكل ومضمون السياسات الخارجية والداخلية لكثير من الدول، وقد اكتسبت هذه الوصاية شرعية خاصة في نظر توجهاتنا تشكل انعكاسا لما يريده الآخر بدلا من أن تكون ترجمة لطموحاتنا ومصالحنا.. إن غياب تأثير البندين (أ ، ب) المنوه عنهما أعلاه قد أعطى مساحة تأثير أكثر عمقاً لمفعول وصاية القطب الواحد دون رادع يمكن أن يحد من هذه الوصاية وتأثيرها.

ومن ثم فقد ترتب على تفاعل العوامل السابقة سيطرة حالة من الهلامية والعبثية السياسية العربية، لا نستطيع من خلالها تحديد رؤية عربية واضحة، ولا أهداف محددة، أو توجهات استراتيجية عامة تعكس المصالح والمطوحات، وذلك يبدو صحيحا سواء على مستوى الأمة ككل، أو حتى على مستوى القطر العربي الواحد، كما ترتبت على هذه العبثية السياسية العربية داخليا استباحة وانتهاك كثير من ثوابت قيم العمل العام أياً كان مجاله، فاستشرى الفساد والتربح من الوظائف العامة وتحول الفساد إلى ظاهرة عامة تجذرت على مستوى رجل الشارع بعد أن كانت اتهاماً لمسئول ذى منصب عال، وبالتالى أصبحت قضية الحكم الجيد في المنظمات الحكومية وغير الحكومية من القضايا التى احتلت أهمية خاصة في أولويات بعض المنظمات الدولية في تعاملاتها مع دول العالم الثالث بما فيها دولنا العربية التى تحول الفساد في أغلبها إلى ممارسات معتادة مشروعة تجد التبرير لدى المواطن والمسئول على السواء[١٩].

رابعاً : تجليات عصر العولمة وتداعياته :

من الصعب بمكانة أن نفصل بين تجليات عصر العولمة وتداعياته، إذ أن ما يكون إيجابياً ومقبولا في بلد ما، قد يكون سلبياً ومرفوضاً في بلد آخر. أيضاً، من منطلق أن العولمة ذاتها كظاهرة ليست بالجديدة، وإنما صورها هى التى تغيرت واختلفت عبر الزمان، لذلك عكست تلك الصور تجليات في وقت ما، بينما أظهرت الصور نفسها تداعيات في وقت آخر.

وتجليات عصر العولمة وتداعياته عديدة ومتعددة، وفى حكم المستحيل حصرها، لذلك فإن ما يتم ذكره فيما يلى مجرد أمثلة ونماذج، وليس كل ما هو موجود ومتاح:

(١) العولمة والنقد الفلسفى[٢٠]:

إذا أردنا الحديث عن العولمة، فإننا نعتقد بوجود صلة وثيقة بين العولمة من جهة، والنقد الفلسفى من جهة أخرى، خاصة أننا نقصد أساساً من العولمة، الجانب الثقافى منها، أى العولمة الثقافية، هذا بالإضافة الى أننا من جانبنا ندافع عن العولمة من منظور إيماننا بأن من أبرز خصائص الفكر الفلسفى، خاصية النقد.

فإذا رجعنا الى تاريخ الفكر الفلسفى، منذ نشأته قبل الميلاد، وحتى الآن، فإننا نجد أبرز خصائصه، إنما يتمثل فى البعد النقدى أساسا.

ونستطيع أن نطبق خاصية النقد الفلسفى، على العولمة الثقافية، وسنجد أنه من المهم أن لا نحاول كعرب فقط، بل لابد لنا من السعى نحو نظام ثقافى عربى جديد. وهذا لا يعد شيئا صعبا أو مستحيل التحقيق فى ظل العولمة، إذ نجد العديد من الأفكار التى دعا إليها مفكرون كبار فى العصر الحديث على امتداد مساحة العالم العربى من مشرقه إلى مغربه. والمهم هو الاستفادة من أفكارهم وجعلها واقعا حيا نعيشه ونتعايش معه. وهل يمكن أن نقلل من أفكار تنويرية غاية فى الأهمية نجدها عند رفاعة الطهطاوى وأحمد لطفى السيد وقاسم أمين وسلامة موسى وطه حسين وزكى نجيب محمود فى مصر، وعند مالك بن نبى في الجزائر، وعبد الرحمن الكواكبى فى سوريا وغيرهم من مفكرين كبار كانت لهم رؤيتهم المستقبلية، وبصرف النظر عن اتفاقنا معهم تارة، واختلافنا معهم تارة اخرى.

إننا نعيش الآن فى عالم جديد، عالم به العديد من المتغيرات، عالم أصبح بفضل التطورات العلمية الحديثة قرية صغيرة، فلابد إذن من تغيير أفكارنا تغييرا جذريا، لابد من ثورة فكريةَ تخلق إنسانا عربيا جديدا، وتوجد نظاما ثقافيا عربيا جديدا، وإذا لم نفعل ذلك فسنكون فى واد والعالم المتقدم -العالم الأوروبى بصفة خاصة- فى واد آخر، سنكون كمن يتحدث على موجة غير الموجة التى يستخدمها الطرف الآخر. وقد لانجد سبيلا إلى ذلك إلا عن طريق العولمة الثقافية. أنها تعنى الانفتاح على أفكار الآخرين، وهذا ما تدعونا إليه الفلسفة والتفلسف. لابد من التنبيه إلى الانغلاق الفكرى الذى نجده عند أناس يتحدثون عما يسمونه بالغزو الثقافى.

إننا إذا وجدنا عالما متقدما كالعالم الأوروبى، فهل نطلب منه أن يتأخر مثلنا، أم أنه من الضرورى أن نفعل مثلما فعل، وبحيث نتقدم مثله؟ هل من المعقول وقد وصلنا إلى بدايات القرن الحادى والعشرين أن نقول إنه لابد من الوقوف عند كتب التراث وبحيث نقوم بحفظها وترديد ما فيها دون وعى. هل يصح أن يقوم نفر منا بالهجوم على منجزات الحضارة الغربية فى الوقت الذى لايمكن فيه الاستغناء عن هذه المنجزات الكبرى؟ كيف يمكننا تحقيق التفاعل مع العالم والتحدث عن نظام ثقافى عربى جديد فى الوقت الذى نتناقض فيه مع أنفسنا، ونقع فى نوع من الازدواجية حين نهاجم الحضارة الحديثة الأوروبية ونسعى فى الوقت نفسه إلى الاستفادة من منجزاتها. إن نظاما ثقافيا عربيا جديدا لايمكن أن يتحقق إلا بالتأكيد على أهمية العلم، والقضاء على الخرافات التى تعوق مسيرتنا العلمية. وهذا أيضا يعد من أبرز خصائص الفلسفة والتفلسف وذلك حين تطالبنا بالابتعاد عن الخرافات. فلابد إذن من الإيمان بأن العلم يمثل مجتمع المستقبل، المجتمع

العربى الذى يجب أن نجد فيه تكاملا ثقافيا يربط بين أجزائه وبحيث تكون له ايديولوجيته الفكرية المتميزة، ولكن دون إيجاد نوع من التباعد بين الثقافات، فالثقافة كالعقل، تعد أعدل الأشياء قسمة بين الشر. فلا يصح لنا إذن الاكتفاء بمجرد الشجب والاستنكار للعولمة، لأن العولمة آتية لا ريب فيها.

فنحن إذن بين طريقين: طريق يمثل الظلام، وهو طريق مسدود يشجب العولمة، وطريق آخر يمثل العولمة، ويحاول الاستفادة من تجلياتها وإنجازاتها. وحتى نوجد نظاما ثقافيا عربيا جديدا فلا مفر من الطريق الذى يمثل الإيمان بالعولمة. يمثل فتح النوافذ على كل التيارات الأدبية والفكرية، ولا يوجد مبرر للحساسية من الثقافات الأخرى، إن هذه الثقافات لايخشاها إلا ضعاف الناس. وقد انفتح العرب منذ عدة قرون وفى أيام العصر العباسى على الثقافات الوافدة وحدث الامتزاج أو الاقتران السعيد بين ثقافة داخلية وثقافة وافدة ولم يقل أحد بأن هذه الثقافات الوافدة قد أدت إلى الغاء شخصية الإنسان العربى.

واجبنا إذن عدم الاقتصار على الهجوم والشجب والاستنكار بالنسبة للعولمة الثقافية، بل لابد من الاستفادة منها، لأن فيها الخير، والخير الكثير بالنسبة لآدابنا وعلومنا وفنوننا.

(٢) العولمة والقوى القاطرة للتقدم: نهايات وبدايات[٢١]:

إذا كانت التحولات المجتمعية فى أزمنة سابقة تنهض من خلال تحمل (أو تحميل) طبقة محددة لما يسمى بالدور التاريخى بخصوص التحول [أو تحميل] طبقة محددة لما يسمى بالدور التاريخى بخصوص التحول [مثلما كان الحال بشأن الطبقات البورجوازية والعاملة والوسطى فى نماذج تاريخية معينة]، فهل لايزال الأمر كذلك فى زمن بدايات الألفية الثالثة، أم أن للمتغيرات العالمية الجارية (خاصة ما اصطلح على تسميته بالعولمة) تأثيرات جوهرية (أو تحويلية) بشأن طبيعة هذا الدور التاريخى؟

ربما يساهم هذا التساؤل فى التفاعل الاستشرافى مع مسألة التحول فى مصر وفى بلدان أخرى، وفى الوقوف على من يقوده، هل هى الطبقة الوسطى (المؤهلة تاريخيا لهذا الدور كما هو مفترض عند العديد من خبراء وأساتذة الاجتماع والاقتصاد والسياسة)؟، أم أن هناك مستجدات فى هذا الخصوص يمكن الانتباه إليها وتحتاج إلى التبصر؟ من هذا المنظور نطرح ما نتصوره من بدائل محتملة لما يطلق عليه بالدور التاريخى المفترض للطبقة الوسطى، وهى بدائل تقود إليها عوامل وتطورات عالمية (عولمية) وما يتبعها من متغيرات نوعية مستجدة.

أولا : العوامل والتطورات الدافعة للتغيير :

لقد بزغت من العولمة (وفى مصاحبتها) عوامل وتطورات من شأنها أن تقود إلى تغيرات نوعية غاية فى الجدة، فيما يلى نشير إلى أبرز هذه العوامل والتطورات:

(١) اكتساب مئات الملايين من البشر (من خلفيات عمرية وجغرافية وطبقية مختلفة) للحس باستفحال وجود انحرافات دولية تمس شئون الاقتصاد والتجارة والشرعية والأمن. لقد صاحب ذلك انكشافات حادة للنوايا السلبية للرأسمالية العالمية المهيمنة تجاه الانسانية فى الشمال والجنوب على السواء، وكذلك إدراكات عميقة لهشاشة أوضاع ومستقبليات التنمية فى معظم البلدان النامية وللضعف المزرى لحكوماتها؛ مما أدى فى ظل ثورة الاتصالات الى ظاهرتين مهمتين. تتمثل الأولى فى تكاثف التواصلات الانسانية عبر الحدود، وتظهر الثانية فى تدهور الاستقرار على المستويات الاقليمية.

(٢) علو شأن الإدارة (كوسيلة) فى مقابل الإيديولوجيات (كإطار فكرى)، وبمعنى آخر -وأعم- علو شأن الوسائل فى مقابل الفكر (وعلى حساب الغايات الإنسانية).

(٣) تنامى إنتشار السلوكيات النمطية الجديدة للشركات متعديات الجنسية (التحالفات- العملقة- الاستحواذ- الفساد)، وتحول جزء كبير من الصناعة والصناع فى البلدان النامية الى الوكالة والسمسرة.

(٤) اهتزاز فى بنية الطبقات التقليدية، وحدوث متغيرات داخلها وخلط وتداخلات على دورها. وكذلك تنامى ظهور شريحة عبر طبقية من ماليين كبار تقوم إهتماماتهم -أساسا- على أنشطة الخدمات والسمسرة، وتنتشر تأثيراتهم رأسيا وأفقيا فى شتى أنواع المؤسسات داخل مجتمعاتهم ومجتمعات أخرى.

(٥) تغييرات كيفية فى العلاقات الإنسانية والانتماءات على مستويات اجتماعية مختلفة (الأسرة - الشارع- القرية- وحدة العمل- الدولة- الإقليم...)، وهى تغييرات تحدث نتيجة لتحولات فى ديناميكيات وقيم التعاملات الخاصة بالمال والعلم والتعليم، وتؤدى إلى نشأة سلاسل جديدة من المصالح الخاصة ومن التحالفات الحامية لها، وكذلك سلسلة موازية من التحالفات المجابهة لهذه المصالح ولأصحابها.

(٦) حدوث ما يسميه علماء الاجتماع بالفشل فى التوازنات الاجتماعية التقليدية، وهو ما يعني التحول -تلقائيا- إلى استحداث مداخل لتوازنات اجتماعية مختلفة بديلة. هنا نجذب الانتباه إلى أدوار لعناصر مثل « جماعات العمل المدنى »، و« العلاقات بالخارج الأجنبى » و« التغيرات فى القيم ».

ثانيا : المتغيرات النوعية المستجدة :

من شأن العوامل والتطورات المشار إليها إحداث مستجدات نوعية يكون من شأنها التأثير على طبيعة الدور التاريخى فى إحداث التحولات المجتمعية الكبرى.

ورغم تباين هذه المستجدات فى سياقاتها، الا أنها تتزواج وتتداخل مع بعضها بحيث تبدو فى صيرورتها وكأنها شبكة واحدة... من أهم هذه المستجدات يمكن الاشارة إلى ما يلى:

(١) شبه الاستحالة لوجود إمتداد خطى Linear لدور مجتمعى تقليدى سابق لأية طبقة إجتماعية. وفى المقابل إحتمالية إتخاذ الأدوار المجتمعية للجماعات والمؤسسات لمسارات غير خطية، سواء بالمرجعية لانتماءاتها السابقة، أو بالنسبة لخطواتها المتتالية.

(٢) زيادة حجم الطبقة الدنيا (عالميا) وانضمام فئات وشرائح جديدة لها.

(٣) ازدياد نمو ثقافات (ومواقف ثقافية) مشتركة جديدة بمساعدة الإنترنت ووسائط الاتصال الأخرى، وظهور نوعية جديدة من القدرات الذهنية والتواصلية خاصة بين الشباب (على اختلاف خلفياتهم الطبقية)، وبالتالى ظهور نوعية (أو نوعيات) جديدة من الشباب... الأمر الذى يؤدى إلى بزوغ صفات وخصائص جديدة لإنسان جديد.

(٤) التوقف -الى حد ما- فى نمو الاتجاهات الايديولوجية التقليدية، والبطء فى نمو اجتهادات ايديولوجية صرفة جديدة، والتحول بدلا من الاجتهادات الايديولوجية المحضة إلى توجهات ومفاهيم وفلسفات تنشأ وتنتعش من خلال عمليات تداخل توافيقى إبداعى بين « الفكر » و« الإدارة » ومستحدثات التغيير التكنولوجى.

ثالثا: البدائل المحتملة للدور التاريخى للطبقة الوسطى :

فى تصورنا أن من شأن المتغيرات العالمية (العولمية) السابق الاشارة إليها، بما تتضمنه من عوامل ومتغيرات دافعة للتغيير، وبما تؤدى إليه من مستجدات نوعية متباينة، أن تقود إلى تصغير (وربما تلاشى) ما عرف بالأدوار التاريخية للطبقات [وعلى رأسها الطبقة الوسطى] فى إحداث التحولات المجتمعية الكبرى. ذلك يعنى أن هذه المتغيرات باتساع تنوعاتها وعمق جدتها تؤدى إلى تحول جذرى فى طبيعة مسألة الدور التاريخى؛ إذ لم يعد (أو لن يستمر) هذا الدور منوطا إلى (أو منتظرا من) طبقة تقليدية ما. وإذا كانت بدايات الألفية الثالثة قد تكون شاهدا على نهايات الدور التاريخى للطبقة (أى طبقة) بشأن التحولات المجتمعية، فإن مسارات التقدم الإنسانى لابد وأن تشهد تحولات إجتماعية مجتمعية كبرى، سواء تاخذ شكل طفرة (بأن تحدث على مدى زمنى قصير) أو تنمو على مهل (من خلال تطورات طويلة الأمد).

ذلك يعنى أن بدايات الألفية الثالثة قد تكون -أيضا- شاهد للبدائل المحتملة للدور التاريخى للطبقة. وهكذا، بالأخذ فى الاعتبار لمجمل ما سبق الاشارة إليه أعلاه فإن هذه البدائل يمكن أن تكون على غرار ما يلى:

(١) دور تاريخى لشريحة عبر طبقية.

(٢) دور تاريخى لتوجه أو لفكرة أو لنموذج أو لآلية (مثلا: دور تاريخى للتشبيك Networking بالاعتماد على التكنولوجيات الراقية ومعارف بحوث العمليات).

(٣) دور تاريخي لتحرك عبر حدودى، مثلما جرى فى ثورة الطلاب عام ١٩٦٨، غير أن التحرك الجديد يمكن أن يكون مختلفا تماما، فمثلا : يمكن أن يكون تحركا ذهنيا محضا كأن يكون بشكل ما -مثلا- تطبيقا ثوريا لرأس المال الذهنى فى مجال التحولات المجتمعية.

(٤) دور تاريخي يتمثل فى توافيقية ما بين أدوار عدة.

المسألة إذن أن المتغيرات العالمية (العولمية) التى تشهدها البشرية حاليا تمثل (أو قد تمثل) قوة دفع تغييرية كبرى لطبيعة التحولات المجتمعية الارتقائية، وأن من أبرز التغييرات المرتقبة إحتمالية ظهور بدائل للدور التاريخى المفترض للطبقة (الوسطى).

هنا قد يكون من المهم الأخذ فى الحسبان أنه بالرغم من أن هذا الطرح يظل مجرد مقدمة لرؤية استشرافية، فإن الاستشراف قد أصبح مدخلا رئيسا للمساهمة الايجابية فى تشكيل الزمن القادم.

(٣) العولمة بين دهاء السحر وأوهام الساحر[٢٢] !!

فى الاقتصاد السياسى لرأسمالية العولمة ظواهر جديدة، وأهمية هذه الظواهر أنها دلالات مبكرة توضح كيف تنقلب العولمة ونظامها على صانعيها مثلما ينقلب السحر على الساحر.. وتفسر بعض السلوكيات الغريبة والمتناقضة التى قد تلجأ إليها القوى العظمى اقتصاديا من أجل الفوز بالقدر الأكبر من ثمار العولمة على حساب الآخرين.

فالعولمة مثل أى نظام مرت به البشرية على امتداد تاريخها الطويل كبرت وشبت عن الطوق، وصارت لها قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الأطراف الداخلة فيها، وهى عادة قوانين لا تجامل بل وكثيرا ما يكون لدى هذه القوانين من الدهاء فى حركتها ما يجعلها عصية على الترويض.. وبهذا الدهاء تؤدى هذه القوانين دورها مرات عديدة ضد صالح الطرف الذي نظنه أكثر الأطراف استفادة من نظام العولمة، ربما لأن هذا الطرف يتجاوز فى محاولته للاستفادة نطاق المصالح المشروعة ويدخل فى نطاق الجشع والأطماع غير المشروعة.. وهنا يتصدى سحر العولمة بدهائه للساحر ومطامعه، فإذا بهذا الساحر قد بدأ يتخبط فى أوهامه ويتحول إلى أمثولة كريهة « يقول عكس ما يفعل » ويتخذ القرار ثم يبتلعه حينما تتعرى أهدافه الحقيقية أمام ضغوط لا قبل له بها من الشركاء الأقوياء.
ودون مقدمات كثيرة دعونا نرصد بإيجاز بعض الظواهر الجديدة المهمة لرأسمالية العولمة من منظور علم الاقتصاد السياسى.

نحن نعرف بطبيعة الحال أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات هى أحد أهم مرتكزات وملامح وأدوات عصر رأسمالية العولمة وهى شركات عملاقة ينتمى ملاكها ويتوزع عملها انتاجا وتجارة على أكثر من دولة أو حتى أكثر من قارة.. فقد أصبح معتادا

أن تجد شركة مسجلة فى أكثر من بورصة عالمية وتتداول سنداتها فى أكثر من سوق مالية واحدة وتنتج وتبيع وتشترى فى مائة دولة.. وفى حين يوجد مقرها الرئيس فى نيويورك أو لندن أو باريس أو طوكيو أو حتى عاصمة أية دولة من دول الجزر الصغيرة فإن نشاطها يغطى أربع أو خمس قارات أو حتى كل قارات العالم الست.

وفى سبيل اتاحة القدر الأكبر من حرية العمل لهذه الشركات متعددة الجنسيات التى كان أغلبها فى البداية أمريكى النشأة، ظهر وتطور نظام العولمة وما صاحبه من مؤسسات تسهر على تحقيق حرية التجارة وحرية انتقال رءوس الأموال ولحق بذلك محاولات الانتقاص من سيادة الدول تحت مظلة ما صار يسمى بالقانون الدولى الإنسانى، وقد حدث ذلك كله كما نعرف على يد «قابلة» أمريكية ادعت حق احتكار نسب الوليد الجديد.

وسرعان ما صارت الشركات متعددة الجنسيات هى الصنم الجديد الذى يتعبد فى محرابه نظام العولمة بكل مكوناته وتعلمت الدول الصناعية الكبرى وغير الكبرى الدرس، فصارت هناك شركات متعددة الجنسيات من كل لون: يابانى، وإنجليزى وأوروبى وصينى وروسى وبرازيلى... إلخ إلخ، وهذا النوع من الشركات لا يهمه فى المقام الأول سوى الربح ثم يأتى بعد ذلك أى شىء آخر فى المرتبة الثانية والثالثة بما فى ذلك المصالح القومية للدولة الأم ذاتها.

وفى سبيل الربح فعلت وتفعل الشركات متعددة الجنسيات الكثير والكثير.. وفى البداية فى حقبتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى على الأرجح كانت هناك درجة عالية من التوافق بين هدف هذه الشركات فى تحقيق الربح وبين المصالح القومية للدول الأم فى الولايات المتحدة وأوروبا ثم بدأت مع مطلع القرن الحادى والعشرين تظهر تباينات خطيرة بين ربحية الشركات والمصالح القومية لدولها، وسنذكر هنا على الفور أمثلة محددة:

أولا: هذه الشركات لكى تزيد أرباحها يجب أن تخفض التكاليف أو أن تزيد انتاجية العامل أو الاثنين معا.. وفى جانب خفض التكاليف نجد أن أهم عنصر عادة هو الأجور والمرتبات العالية التى يتقاضاها العمال والموظفون فى البلدان المتقدمة.. ومن هنا راحت الشركات متعددة الجنسيات تقيم مصانعها حيث العمالة الماهرة رخيصة التكاليف وفى أقرب المناطق إلى أسواق البيع والشراء... وفى البداية كانت الشركات متعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان الأخرى بعض أنواع الصناعات الخطيرة والملوثة للبيئة.. ولكن مع نجاح العولمة وتطورها والتقدم النسبى فى بلدان العالم الثالث خاصة الأسواق الكبرى فى آسيا (الصين- الهند- دول جنوب شرق آسيا) بدأت الشركات متعددة الجنسيات -سعيا وراء خفض التكاليف وزيادة الربح- تنقل إلى تلك البلدان صناعات أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية حتي وصلت إلى نقل صناعات التكنولوجيا العالية [الكمبيوتر-

الاتصالات- تكنولوجيا المعلومات] بل ونقلت حتى أعمال الأبحاث والتطوير وبدأت الدول الأم تشكو من أن هذا التطور الخطير صار يهدد سيادتها العلمية واحتكارها للتكنولوجيا فى مختلف الصناعات المتقدمة.

ثانيا : فى جانب زيادة الانتاجية بدأت الشركات تكثف إنفاقها الرأسمالى لشراء معدات ذات انتاج أجود وأغزر ولا يحتاج تشغيلها سوى عدد محدود جداً من العمال وهذا معناه ليس فقط عدم إيجاد وظائف جديدة وإنما أيضا الاستغناء عن عمال وموظفين يعملون بالفعل وضمهم إلى جيش العاطلين، وتلك العملية هى دون شك أحد أسباب الركود وحده خصوصا وأنها تشمل كل القطاعات وكل أنواع الوظائف.

ثالثا : لم تعد خطورة انتقال الشركات متعددة الجنسيات للعمل فى العالم الثالث تقتصر على تهديد السيادة العلمية لبلدانها الأم وكسر احتكارها للتكنولوجيا وانما امتد إلي قضية التشغيل.. فالشركات تغلق مصانعها وتسرح عمالها بعشرات الألوف وتذهب لإيجاد فرص عمل فى البلدان الأخرى وتتحول بذلك إلى مصدر لزيادة جيش العاطلين وتفاقم مشكلة البطالة. وتقول الأرقام -سواء أرقام مكتب الإحصاء الأمريكى أو شركات أبحاث السوق الأمريكية والأوروبية- أن الولايات المتحدة فقدت فى هذه العملية ثلاثة ملايين فرصة عمل فى السنوات الأربع الأخيرة. وان الدور جاء على أوروبا الغربية وبريطانيا فى نزيف الوظائف، حيث يقدر أن تفقد ٨٠٠ ألف وظيفة فى السنوات الأربع القادمة، وأن هذه الوظائف تذهب كلها إلى الصين والهند وجنوب شرقى آسيا وشرقى أوروبا وحتى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأنها ستكون جميعها من وظائف التكنولوجيا العالمية والخدمات المالية.

رابعا : من تفاعل محاولات تعظيم الربح بزيادة الإنتاجية Productivity أو نقل النشاط إلى الخارج Outsourcing بدأت الولايات المتحدة تعرف ظاهرة النمو دون وظائف Jopless Growth فالإقتصاد الأمريكى يحقق معدل نمو يقترب من ٣,٥٪ سنويا منذ عام ٢٠٠٣، ولكن الفاقد فى الوظائف ظل يفوق مايوجده النمو من وظائف جديدة حتى نهاية أغسطس ٢٠٠٣، وظلت هذه المحصلة بين المفقود والمولود من الوظائف تتأرجح حتى أنها لم تتجاوز ٢١ ألف وظيفة فى فبراير ٢٠٠٤ وقفزت فجأة إلى ٣٠٨ الاف وظيفة فى مارس ٢٠٠٤، ومازلنا كمراقبين ننتظر أرقام شهر أبريل لنعرف مصير هذه الطفرة لأنها فيما يبدو هى التى ستحدد -بجانب عوامل أخرى طبعا- مصير الرئيس بوش وحزبه فى انتخابات نوفمبر القادم، والأمر المدهش أن معدل البطالة الأمريكى زاد ولم ينقص فى مارس الماضي ٢٠٠٤ برغم الطفرة فى عدد الوظائف خلال ذلك الشهر، فقد زاد من ٥,٦٪ ليصبح ٥,٧٪ لأن أكثر من ١٩٠ ألف أمريكى جديد دخلوا سوق العمل فى ذلك الشهر حسب أرقام مكتب الإحصاء الأمريكى.

خامسا: إنه إذا كان تعظيم الربح ينقل النشاط إلى الخارج يصب فى خانة البطالة وكشف الأسرار التكنولوجية فإن تعظيم الربح بزيادة الإنتاجية لايزيد جيش العاطلين فحسب، وإنما يصب فى خانة أخرى أخطر على الاقتصاد والمجتمع الأمريكى بالذات، وهى خانة زيادة معدلات عدم المساواة Inejuality، وذلك لدرجة دفعت بعض الاقتصاديين الأمريكيين أنفسهم إلى وصف اقتصاد بلادهم بأنه صار اقتصاد عزل عنصرى Apartheid Economy ولعله لذلك كله لم يكن مجرد مصادفة أن أقوى وأشر حركات مناهضة العولمة لم تنشأ فى العالم الثالث وإنما نشأت فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان، كما أنه من المفارقات التى تثير الابتسام أن يكون أقوى المدافعين الآن عن حقوق عمال الصين (الشيوعية) هى اتحادات العمال الأمريكية التى تحرض الكونجرس ليل نهار ضد قادة بكين لأنهم يضنون على عمالهم بحق التنظيم النقابى، ويجبرونهم على قبول أدنى الأجور وأقسى ظروف العمل من الشركات متعددة الجنسيات. والمعنى واضح، فهم يريدون رفع أجر العامل الصينى لكى تعود شركاتهم إليهم مرة أخرى عندما لايصبح هناك فارق كبير بين أجر العامل الصينى وأجر نظيره الأمريكى فيتوقف نزيف الوظائف الذى يحدث الآن.

سادسا: إن تعظيم الربح بعد أن صار بمثابة عقيدة كبرى لدى الشركات متعددة الجنسيات لابد مثل كل عقيدة أن يكون له كهنته ومبدعوه، وهؤلاء هم الرؤساء والقادة التنفيذيون للشركات الذين تفننوا فى الاستيلاء على قشدة أى رواج اقتصادى خاصة خلال العقدين الأخيرين، واتقنوا لعبة تقليم أظافر حملة الاسهم بل واستنزاف ثرواتهم كمستثمرين، فهؤلاء الكهنة هم الذين صنعوا فقاعة التسعينيات فى البورصة لتزيد رواتبهم وحوافزهم ومكافآتهم وحجم وقيمة الأسهم المختارة التى يحصلون عليها، وهؤلاء الكهنة هم الذين فرقعوا هذه الفقاعات عام ٢٠٠٠ عندما استنفذت قدرتها والهدف منها، وضيعوا بذلك على المستثمرين فى البورصة أمريكيين وغير أمريكيين نصف ثرواتهم على الأقل، وهى مبالغ تقدر بتريليونات الدولارات، وهؤلاء هم الذين ارتكبوا أبشع أنواع الفساد المحاسبى والسياسى من أجل مكاسبهم الشخصية، وهم الذين دفعوا كبريات الشركات إلى الإفلاس مثل: إنرون، وولد كوم فى أمريكا، وبارملات فى أوروبا (وهذه مجرد أمثلة يوجد غيرها العشرات)، وهؤلاء هم الذين صدر من أجل تلجيمهم قانون «ساربانيز وكسلى» فى أمريكا عام ٢٠٠٢، وتستعد المفوضية الأوروبية لإصدار قانون مشابه فى الاتحاد الأوروبى هذا العام، وهؤلاء هم الذين يتساقطون منذ أشهر أمام المحاكم الأمريكية ويدفعون ثمن فسادهم الذى طال كل شىء فى المجتمع والاقتصاد والسياسة داخلية كانت أم خارجية.. ولكنهم مع ذلك يتوالدون فى ظل نظام العولمة وعصر الشركات متعددة الجنسيات بسرعة توالد الأرانب وكثرتها ويتعاملون بمنطق العصابات المنظمة. بأسهم بينهم شديد، ولكن بأسهم على من عداهم أشد وأنكى.

وعلى ضوء ما تقدم، نستطيع أن نفهم على سبيل المثال العلاقات المتشابكة بين رجال وأركان الإدارة الأمريكية الحالية وبين عدد من كبريات الشركات فى قطاعى: البترول والطاقة (إثرون وغيرها) والمقاولات العسكرية (هاليبورتون وغيرها). ونستطيع أن نفهم السلوك المتناقض لإدارة بوش الابن بين التعصب لحرية التجارة عندما تعنى فتح الأسواق الأخرى أمام الشركات الأمريكية وبين فرض الحماية على بعض الصناعات الأمريكية (صناعة الصلب مثلا) عن طريق الرسوم الجمركية الانتقائية رغم أن هذا ضد حرية التجارة وضد قوانين منظمة التجارة العالمية.. وقد اضطر الرئيس بوش إلى إلغاء هذه الرسوم بعد أن واجه حملة دولية عاتية قادتها دول الاتحاد الأوروبى وروسيا وبعض كبريات الشركات الأمريكية المتضررة من ارتفاع سعر الصلب، وبعد أن أدانت منظمة التجارة العالمية فرض تلك الرسوم كعمل مناف لقواعد حرية التجارة. وعلى ضوء ما تقدم أيضا من رصد لملامح الاقتصاد السياسى لرأسمالية العولمة يجب أن نفهم طبيعة العلاقة المركبة حاليا بين الصين والولايات المتحدة والتى جعلتهما يتواجهان ويتعانقان فى آن واحد، جعلتهما «أعدقاء» يتلاحمان فى مباراة مصارعة من الوزن الثقيل جدا، ويحاول كل منهما أن يكسبها بالنقط، وليس بلمس الأكتاف. وهذه المباراة من أهم وأخطر مباريات القوة وألعاب الأمم فى النصف الأول من القرن الراهن، ولعلها وراء القرار الأمريكى بالسيطرة المباشرة على منطقتنا العربية (العراق- فلسطين- وما قد يستجد) باعتبارهما القلب البترولى والاستراتيجي للعالم، وبؤرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى تدعو إليه الإدارة الأمريكية الراهنة بإلحاح

خلاصة القول: إن نظام العولمة -بصورته الحالية- الذى لا يتجاوز عمره العقدين من الزمان قد شب عن الطوق الأمريكى وصارت له قوانينه الخاصة وتجليات سحره الخاص ولم يعد الساحر الأمريكى الذى أطلق مارد العولمة من قمقمه يملك بمفرده أسرار ترويض هذا المارد أو السيطرة عليه، وذلك يدعو للتساؤل: هل انقلب السحر على الساحر؟ وفى إجابة واقعية: ليس تماما بعد.. إذن ماذا يحدث؟! لقد توهم الساحر أنه عن طريق مشروع القرن الأمريكى الجديد، يستطيع بناء إمبراطورية أمريكية تكون هى نهاية التاريخ وتجعله السيد من دون منازع فيما أسماه له فلاسفته بصراع الحضارات. لقد شطح الساحر بالعقل من نطاق الأفكار إلى أفلاك الأوهام، وأن كثيرا مما نراه الآن بما فى ذلك ظواهر تفشى الإرهاب وإرهاب الدولة هو ثمرة ذلك الصراع الضارى والدموى والمرير بين أوهام الساحر الخطيرة، وبين دهاء نظام العولمة وسحره الخاص، لقد رفض الساحر أن يكون الأول بين متساويين، وغلبت عليه أوهام السيطرة الإمبراطورية، والنتيجة حتى الآن كما نرى: عنف متصاعد ومنفلت فى كل مكان وليس فى الأفق المرئى حتى الآن سوى مزيد من هذا العنف المنفلت!!.

(٤) العولمة ومنظمة التجارة العالمية[٢٣] :

تسير العولمة بخطى سريعة، لكنها غير عادلة فى أنحاء العالم المختلفة، وفى تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى عن عام ٢٠٠٥ أن العولمة سريعة وتصل إلى أعماق مهمة، إلا أن معظم العالم غير مشارك فيها. فقوانين العولمة واللاعبون الأساسيون فيها يركزون أعمالهم على اندماج وتكامل الأسواق العالمية، ومتجاهلين احتياجات الناس لكيلا يندمجوا فى محيط عملية أكبر منهم أو لم يستوعبوها بعد. والواقع -حتى الآن- أن العملية بأجمعها هى تركيز القوة فى أيد محدودة، وتهميش الفقراء إلى حدود بعيدة.

اللاعبون الرئيسيون فى ميدان العولمة هم المؤسسات والهيئات العالمية فى مجموعة الدول الصناعية الكبرى: الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان. وهى تشتمل على المؤسسات المالية والبنكية، والشركات الكبرى متعددة الجنسية، والكارتلات الإجرامية مثل المافيا وغيرها، وصناع السياحة والجمعيات الأهلية، وأخيرا وظائف العمالة العليا الماهرة. وكل هؤلاء يتخطون الحدود القومية والإقليمية وحدود الأعمال التقليدية بحرية تامة، فالحدود القومية اختفت بصورة كبيرة أمام المنظمات المالية المتكاملة مع الأنشطة الاقتصادية والشركات الكبرى، واختفت أمام شبكات الإنترنت للمعلومات الصناعية وتجارة الاستثمارات، واختفت أمام الأفراد ذوى الكفاءات فى شتى عالم الأعمال والعلوم التطبيقية من بلاد العالم المختلفة، حيث يشتد عليهم الطلب فى أوروبا وأمريكا وتفتح أمامهم الحدود، بينما تفقد أوطانهم الأصلية هذه الثروة الفكرية والعملية، سواء كانت هذه الأوطان من بلاد شرق أوروبا أو آسيا أو العالم العربى أو إفريقيا، وأمريكا اللاتينية. أما بقية الناس الذين لايتصفون بهذه المهارات فإنهم لا يتمتعون بمزايا العولمة ولا تمتد إليهم حرية الحركة والعمل. وقد ترتب على ذلك أن كثيرا من الأسر قد انقسمت عبر الحدود نتيجة قوانين الهجرة التى تحبذ المهرة وتمنع غيرهم.

وعلى هذا، فطبقة «النخبة والصفوة» العالمية تتمتع بحدود مفتوحة ومنافع وخدمات وافرة، بينما مليارات الناس يجدون الحدود مغلقة دونهم. وفي رأى كثير من المفكرين أن العالم كان أكثر عولمة منذ قرن عما هو واقع اليوم، حينما كانت الهجرة مفتوحة أمام الناس من المهرة وغير المهرة. فلكل وظيفة، لها ما يليق بها. أما الآن فالوظائف مقصورة على احتياجات معينة مما يقع تحت مسمى «استنزاف العقول». ومنظمة التجارة العالمية هى أحد أهم أشكال عملية العولمة. فمهما كانت نتائج المحادثات والاتفاقات التى تمت في الاجتماعات الرئيسة لهذه المنظمة التى بدأت فى «دورة أوروجواى» عام ١٩٩٣، وكان آخرها «دورة سياتل» فى ديسمبر ١٩٩٩، ومهما كانت الموضوعات التى تناولتها من الزراعة إلى حقوق ملكية الفكر والمؤلفات والاستثمارات والخدمات، فإن هذه المنظمة قد ورثت عمليا كل نشاط وقوانين اتفاقية «الجات» بالإضافة إلى ما نصت عليه دورة أوروجواى.

وبذلك فقد أضافت النصوص قوة للأمر الواقع الذي هو هيمنة الدول الكبرى على التجارة العالمية أى أن خمس سكان العالم يحتكرون ٨٢٪ من تجارة العالم «صادر ووارد» ويحتكرون ٦٧٪ من تجارة الصادرات. ومما يدل على قوتهم أن ٧١٪ من تجارة الصادرات العالمية تدور بين الدول الصناعية الكبرى فقط، مما يدل على عظم السوق بينهم وافتقار أسواق العالم الأخرى بما فيها شرق آسيا (٤,٦٪) ودول الأوبك (٢,٤٪).

لهذا فإن غالبية الدول النامية تعارض بشدة محاولات المزيد من الهيمنة من قبل الدول الصناعية. ويرى أنصار البيئة أن أسلوب العمل وراء الأبواب المغلقة فى منظمة التجارة العالمية أوجد موقفا يهدد الديمقراطية التى يتشدقون بها، ويطالبون بتغيير اللوائح ونظم العمل إذا كانت المنظمة تسعى إلي تأييد عالمى، وأكدت مجلة الأيكونومست أن المنظمة تقف فى مفترق طرق، فقد أصبحت جنين حكومة عالمية، وهى مطالبة بالتحكيم فى مسائل هى فى جملتها سياسية. ويرى بعض الاقتصاديين فى الهند أن المنظمة هى أول هيئة عالمية ذات «دستور» مبنى على قواعد التجارة. فى حين أن كل دستور آخر مبنى على سيادة الشعوب والدول. وكل دستور هدفه حماية الحياة فوق الربح، بينما دستور منظمة التجارة يحمى الربح فوق حقوق الحياة للإنسان والكائنات الأخرى.

والصراع بين الدول المتقدمة والنامية فى منظمة التجارة العالمية هو تبسيط للامور: فهناك مجموعة قوية من الصراعات بين الدول الكبرى بعضها والبعض الآخر، إذ ترى أوروبا واليابان أن الولايات المتحدة تتبع سياسة ضيقة الأهداف لمصالحها الخاصة ضد بقية العالم، لأنها تريد نصوصا تحمى صناعاتها ضد سياسة الإغراق فى عدد من الصناعات، مثل: الصلب والمنسوجات من أجل الإبقاء على وظائف وعمالة أمريكية. ويعارض الاتحاد الأوروبى واليابان السياسة الزراعية الأمريكية، وبخاصة المحاصيل المعالجة بالهندسة الوراثية لحماية المزارع الأوروبى والإنتاج السمكى اليابانى.. وتطالب الدول النامية بفتح أسواق الدول الكبرى أمام بعض منتجاتها، وتقف موقفا متشددا ضد قوانين البيئة الغربية، وضد التدخل الغربى فى قوانين العمل الوطنية وحقوق الإنسان، باعتبار ذلك كله تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية للدول النامية.

والخلاصة أن الموقف لم يتضح بعد، خاصة بعد الإثارة والشغب الذى صاحب اجتماع سياتل، حيث نجحت منظمات البيئة وغيرها من إعلان رفضها كثيرا من أعمال ونتائج مؤتمرات المنظمة، وذلك يدعو للتساؤل ماذا سينجلى من مواقف؟ هل تخفف الدول الكبرى من هيمنتها للمساعدة على النمو الاقتصادى والديمقراطى فى البلاد النامية حفاظا على التوازن العالمى؟ وماذا عن موقف «دول التحول» عن النظام الاشتراكى فى أوروبا الشرقية وروسيا؟

العولمة ليست فقط تجارة عالمية، وإن كان ذلك هو أهم شكل عملي ومادى من نواتج السياسة العالمية. العولمة تشارك حضارى وثقافى تسعى فيه المؤسسات الفكرية والاجتماعية إلى التقارب مع الاحتفاظ بشكل من التفرد الثقافى الموروث من أجيال وأجيال، بحيث كونت سمات معينة للتقسيمات الحضارية الكبرى: المسلم والمسيحى واليهودى والبوذى والهندوسى. إلخ، والعربى واللاتينى والجرمانى والصينى... إلخ، وجميع الأنظمة المجتمعية والقانونية التى تنفرد بها كل مجموعة.

والأغلب أن هذا قد يتم فى سلام دون صدام حضارى كالذى وقع فى الماضى بين الإسلام والمسيحية، وبين المغول وشعوب آسيا وأوروبا، وبين القوى الاستعمارية الأوروبية وعالم المستعمرات فى قارات العالم الخمس.

صحيح أن هناك خوفا من قوة حضارة على أخرى، ولكن لكيلا يحدث ذلك، فإن على الحضارات تحديث نفسها وتنشط فكرها لكى تستقبل ولا تذبل.

خامساً: التربية فى عصر العولمة:

الاختلاف بين البشر طبيعة جوهرية متجذرة فيهم، تلاحظ منذ وجود الإنسان على هذه الأرض، ويمتد إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية. إلخ.

إذًا، الإختلاف واقع فعلى ملموس، ويتطلب مقابلته بأساليب نوعية متعددة، تقود الإنسان ليتعامل مع الآخر بوعى وذكاء وحذاقة وأخلاق، وذلك لتحديد نقاط الإلتقاء والاتفاق بين الإنسان والآخر، وخاصة أن الآخر ليس من الضرورى أن يكون صديقًا أو حميمًا أو من المقربين للإنسان، ولكنه نظير له فى الأخوة الإنسانية والقيم العامة.

والتعامل مع الآخر، فى ضوء الإختلافات البينية معه، يتوقف على محددات ثقافة الإنسان وفكره، وكلاهما موروثات للإجتهاد، ومعطيات العقل.

وحتى تنسجم الأفكار وتلتقى الآراء بين الفرد والآخر، ينبغى وجود لغة حوار مشترك بينهما، تتسم بالجدية والمنفعة للطرفين، على أساس تحقيق الحق والعدل، ليس لهما فقط، بل للآخرين الذين يتعاملون معها. أيضًا، خلال الحوار بين الإنسان والآخر، يجب «البحث عن الحقيقة التى ينبغى الخضوع إليها، وذلك من خلال المعرفة بكافة فروعها وتفاصيلها، ليصبح الحوار ناضجًا، لا مجرد عرض أفكار لا فائدة منها»[٢٤].

وفى ظل العولمة، يمكن تحقيق التلاقى بين الفرد والآخر، إذ تعتمد العولمة فى فلسفتها الأساسية على الإعتراف بحق الفرد والآخر فى جميع مناحى الحياة.

: بمعنى، قيامها على أساس عالم واحد لكل البشر، بحيث يكون هذا العالم مفتوحًا، وبغير قيود، ويتحرك فيه الإنسان بحرية كاملة، طالما لا يخل بما تقبله قوانين حقوق الإنسان

وتقره، وطالما لا يتحرك بعيداً عن نطاق المصلحة العامة للجميع، ووفق التشريعات الدولية التى تُحدد وتُخطط لتحقيق هذه المصلحة. وبذا، ينعم الإنسان بتحقيق ذاته، ويعيش فى كل إفرازات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. إلخ.

ويرى (**أحمد أمين**) أن ظهور فكرة العولمة إلى الوجود الإنسانى التاريخى الحقيقى، ليس وليد القرن العشرين، ولكنها ترجع إلى القرن الخامس عشر، حيث تمت حركة الكشوف الجغرافية[٢٥].

والواقع إن فكرة العولمة، ظهرت منذ أن تحرك الإنسان فى قديم الزمان، مع قبيلته أو عشيرته من مكان إلى آخر، ملتقيًا بغيره ومتوافقًا معه، متعاملا ومتعايشًا مع الظروف ذات الخصوصية لهذا الآخر، لذا فإن العولمة غير مرهونة بحركة الكشوف الجغرافية، وإنما تحققت قبل ذلك بكثير.

تأسيسًا على ما تقدم، يكون من الصعب تحديد تعريف دقيق للعولمة، يرتبط بجانب واحد، دون بقية الجوانب، وذلك لأن تعاملات الإنسان مع الآخرين، وتعاملات الدول بعضها البعض، لا تقف عند حدود جانب واحد دون بقية الجوانب، ولكنها شاملة ومتعددة، بحيث تتضمن الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاعلامية والثقافية والتربوية والأمنية.. إلخ.

ومن زاوية أخرى، مهما تباينت الثقافات، ومهما إختلف مستوى الرفاهية بين الدول والشعوب، يوجد حد أدنى مشترك من آمال وحاجات ومتطلبات الفرد فى كل زمان ومكان. ومن خلال هذا الحد الأدنى تتحقق إنسانية الفرد، عن طريق أساليب متعددة، لعل أهمها وأكثرها تحديدًا ووضوحًا، التعليم. وهو الأمر الذى يتطلب تصميم منهج تربوى، يقوم على الأسس المشتركة بين جميع المتعلمين فى كل زمان ومكان، ومن هنا يمكن وصف هذا المنهج بالمنهج العالمى، وهو يقوم على أساس المسلمة التالية:

ينعكس العصر بكل أبعاده ومحدداته المتشابكة والمترابطة والمتداخلة فى المنهج العالمى، وخاصة بعد الثورة التقنية فى مجال الإتصال، عن طريق الإنترنت.

يعرف (**الفين توفلر**) الصدمة الثقافية، «أنها ذات نوعين وباتجاهين بالذهاب إليها أو قدومها إلينا: فى الانتقال إلى محيط ثقافى مغاير يصدم كل القيم المتعارف عليها، والثانية هى البقاء فى المحيط نفسه مع انغماره بتغيرات متسارعة تصدم كل ما اعتاده العقل.

الأولى فى القفز إلى مكان آخر بتغيير الجغرافيا بما فيها جغرافية العقل، والثانية اهتزاز الأرض الثقافية تحت الأقدام. المحصلة فى الحالتين، إما بالانتقال إلى جو إعصارها، أو انتقال الإعصار إلى أرضنا باهتزاز الأفكار الأساسية التى تمرن الفرد عليها فى شكل عادات عقلية ثابتة، فيصاب الإنسان بالدوار وبانعدام التوازن. ما يفعله العلم اليوم من تحطيم المسلمات

وطحن التقليد، يصب فى النهاية فى خانة التجديد مع خسائر متوقعة يحزن عليها الجيل القديم ويفرح بها آخرون. ومع كل تحطيم لبنى الفكر القديمة، يتم القفز إلى حقل معرفى جديد، فينشط التقدم درجة، فى جدلية لاتعرف التوقف، وهو سرعة حركة المجتمع ونموه المتتابع»[٢٦].

ومن منتصف القرن العشرين وحتى بدايات القرن الحادى والعشرين، مازلنا نعيش الصدمة التى أشار إليها (توفلر). لم نتحرك قدمًا واحدًا للأمام، وظللنا فى أماكننا، نتأمل فى دهشة واستغراب منجزات الحداثة وما بعدها. إن صدمة التغيير الثقافى، وما صاحبها من تغييرات فى شتى مجريات الحياة البشرية، جعلنا نشاهد ما يحدث حولنا بشك وحذر وريبة، ولا نستطيع أخذ رأى قاطع ومحدد، بالنسبة لقبول أو رفض فكرة: إعادة إنتاج طرائق فهمنا للراهن الملموس، ومحاولة كشف أستار القادم المجهول، حتى يمكن التعامل معه بآليات ذكية، تساعد فى الوقوف على أدق أسراره.

وإذا كان القرن العشرين قد أثمر العديد من الانجازات العلمية والتقنية، مثل: السينما والتليفزيون والنظرية النسبية ونظرية الكم، واكتشاف الذرة، والطائرة، والصواريخ عابرة القارات وسفن الفضاء والأقمار الصناعية، والهندسة الوراثية والاستنساخ، والكمبيوتر والمعلوماتية والإنترنت، والسوق الكونية،... إلخ، فمن المتوقع أن تشهد بدايات القرن الحادى والعشرين، أسرع وأعمق تحول فى تاريخ البشرية. يمكن أن يثمر حصادًا علميًا وتكنولوجيًا يفوق كل ما سبق أن أنجزته البشرية فى كل ما مضى من قرون، وذلك سوف يمثل لنا صدمة عظيمة، وإشكالية كبرى. فالسرعة «التى يقتحمنا بها عصر (ما بعد الحداثة) وتعولم الأسواق والثقافات والمعلومات لا تتيح الوقت الكافى -مع بطء إيقاع إحساسنا بضرورات التغيير- لتطوير رؤانا وممارساتنا، ومن ثم، فمازلنا نحاول أن نواكب أوضاع بدايات القرن الجديد بفكر وممارسات تجاربنا فى التحديث والتنمية فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين».

إن جوهر المشكلة بالنسبة لنا فى عصر العولمة، إننا لا نستوعب الدرس جيدًا، وإذا استوعبناه يكون القطار فاتنا، ويعود ذلك إلى ترددنا المريض فى قبول الجديد، بحجة أن المعلوم هو المضمون. أما الحديث، فمجهول الملامح، ولانعرف إلى أين يقودنا. ناهيك عن التيار الأصولى، الذى لا يتمسك بالتراث فقط، بل يقاوم بشدة جميع التيارات الثقافية المتقدمة والتقدمية، بحجة المحافظة على الهوية.

إذا كان الوضع السابق أمكن قبوله فى بدايات القرن العشرين، فإنه مرفوض تماما فى بدايات القرن الحادى والعشرين. فالعولمة حقيقة قائمة، أردنا أو أبينا. لذا، يكون الخيار الوحيد أمامنا، هو التكيف مع واقع العولمة وقبول تحدياتها، بعقل ديناميكى منفتح، قادر على التفاعل مع الآخر بذكاء، دون عقد أو خوف ورهبة.

إن الإبداعات التقنية والعلمية، والقيم الثقافية والاجتماعية المعاصرة، هى التى رسمت المشهد الحضارى للعولمة، التى يجب أن نعيش فيها وأن نتعايش معها بحنكة وفاعلية، حتى لا نترك الميدان خاليًا لمجموعة من الدول دون غيرها، تنفرد وتنعم بانجازات عصر العولمة. وعلينا أن نفعل ذلك، دون انزعاج من مردودات وإفرازات العولمة وقيمها، على هويتنا الثقافية القومية، إذ أن ما يهدد هويتنا بالفعل لا يعود إلى عمليات العولمة وتداعياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، بقدر ما يرجع إلى الأزمة الحقيقية التى تعانى منها هويتنا الحقيقة، إذ تعانى هويتنا فى وقتنا الحاضر من الضعف والعجز عن «إعادة إبداعها لذاتها فى سياق حركة اجتماعية عنوانها وأفقها المحرك هو التنمية الشاملة وتوسيع إطار الديمقراطية، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى وتفعيل قيم الحوار والتعددية وقبول الرأى والرأى الآخر، وفى القلب من تلك الحركة الاجتماعية توفير حرية التفكير والبحث العلمى، وإنشاء نظام تعليمي مختلف كليًا عن النظم القائمة حاليًا فى مجتمعاتنا العربية، مختلف فى مادته وفلسفته، ويقوم فى الأساس على تأهيل وإعداد كوادر تعليم عالية المهارات، واحترام عقل المتلقى، وتوفير وسائل تمكينه من الاستيعاب الناقد للمعلومات والآراء وإبداع الأفكار، واختصار الزمن فى مناهجنا التعليمية، وإطلاق العنان للطاقات الشابة فى كل المجالات لكى تفكر وتبدع وتعزز ثقتها بإمكاناتها».

وإذا كان الحديث السابق قد أبرز أهمية وضرورة إطلاق العنان للطاقات الشابة، فإنه يكون من المهم أن يكون للتعليم دوره الملموس والمباشر والجاد فى عصر العولمة، وذلك ما يتحقق فى الحديث التالى:

من المسلم به أن التربية هى التى تشكل المجتمع، لذا فإن المجتمعات النامية تحاول أن تلحق بركب الحضارة والتقدم والرقى، عن طريق التربية، على أساس أن التربية هى الوسيلة الأساسية القادرة على تحطيم وتجاوز نمط التخلف السائد فى المجتمع، وعلى أساس إمكانية التربية إعادة تشكيل المجتمع على هيئة نمط الحياة المعاصر.

وإذا أردنا أن نتحدث بشىء من التفسير والتوضيح عن نمط الحياة المعاصر، نقول: إن نمط الحياة/ أو العيش هو شكل الناس الحياتى الذى يتشكل عبر الظروف التاريخية وفق بنى اقتصادية واجتماعية وثقافية تعبر عن النظام الاجتماعى بمعناه الواسع والشامل لهذا المجتمع أو ذاك. وهذا النظام، يغطى مجمل ظروف الناس، ويشكل نشاطهم، ويرسم صيغ تفاعلهم الحيوى، كحصيلة للتفاعل بين ظروف الحياة العيانية، وبين فعالية الفرد المنظم اجتماعيا. ومن هنا، فإن نمط الحياة المعاصر، هو إنعكاس مباشر للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتجارية والصناعية.. إلخ، وهو يشكل البنية الداخلية لنمط حياة الفرد من إنحيازات ثقافية وفكرية، وعلاقات اجتماعية. وبالطبع، نمط الحياة المعاصرة، يتطلب دينامية الفرد وتفاعله، كذا القيم والمعتقدات المشتركة والمعايير والتفسيرات

العقلية والرموز والأيديولوجيات، وكل منتج عقلى، بجانب المسلمات المعرفية الجمعية التى تقع فى أعمق أعماق الفرد (اللاشعور) . لذا، يقوم نمط الحياة المعاصر فى الدول الديمقراطية، على أساس الند للند فى العلاقات الشخصية بين الأفراد بعضهم البعض، وعلى أساس الحرية الكاملة فى التعبير دون قهر للطبيعة الإنسانية . أيضاً، فإن نمط الحياة المعاصر فى الدول المتقدمة، يقوم على أساس حق الفرد فى مناقشة السلطة فى جميع القرارات التى تقرها، ويرفض سن الإجراءات الاستثنائية بحجة المحافظة على النظام، من منظور شامل يحدد حقوق وواجبات الفرد تحديداً تاماً، وبذا ينتفى القهر الذى قد تمارسه السلطة، كما تختفى الفوضوية والغوغائية التى قد يقوم بها الفرد .

فى ضوء ما تقدم، يكون لنمط الحياة المعاصر، آلياته التى تسهم فى عملية التطبيع والإندماج، ضمن النسيج الحر من خلال علاقة تبادلية التأثير بين الفرد والمجتمع، بحيث يكون للفرد دوره الفاعل فى التوجه إلى المجتمع، على نفس درجة توجه المجتمع إلى الفرد .

والسؤال :

ما دور التربية فى تحقيق نمط الحياة المعاصر فى عصر العولمة ؟

من منطلق دور التربية فى المحافظة على المنجزات والمكتسبات التى حققها المجتمع فى جميع المجالات والميادين، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذى يقوم به الفرد فى تحقيق هذه المنجزات والمكتسبات، بما يعود على المجتمع وعليه بالنفع والفائدة . بمعنى؛ أن غاية التربية فى الدول المتقدمة، هى المحافظة على المستوى الحضارى، الذى يتم تحقيقه .

إذاً، إذا أرادت الدول النامية تحقيق نمط الحياة المعاصر فى عصر العولمة، يجب أن يكون هدف التربية فيها، هو تفكيك وتحطيم بنية نمط التخلف السائد فيها، بهدف الانطلاق إلى العالم الأوسع والأشمل، للاستفادة من مردودات ومنجزات عصر العولمة، دون أن يكون ذلك على حساب القيم والمثل الأعلى .

وعلى الرغم من أن التربية التقليدية التلقينية قد تحافظ على وضعية المجتمع، فإنها بالتأكيد تقف عائقاً أمام انطلاق المجتمع نحو مزيد من التطور وتحقيق الإنجازات، والمكتسبات، فى عصر العولمة . . لذا، فى ظل متطلبات وتحديات عصر العولمة، لن تستطيع التربية أن تقود المجتمع نحو الأفضل، بل قد يحدث العكس تماماً، كما يقول « **باولو فريرى** » فى كتابه (تعليم المقهورين)، « إن المجتمع هو الذى يشكل التربية » .

إذاً، تفشل التربية التقليدية فى أن يكون لها دور يذكر فى تحقيق نمط الحياة المعاصر فى عصر العولمة، وبذا يكون خيار التربية **النقدية** هو الخيار الطبيعي البديل للتربية التقليدية، على أساس أنها تعمل على إكساب الفرد القدرة على الحكم على الأفكار والتصورات لتمحيصها وتحليلها، لمعرفة مدى توافقها عقلياً قبل إقرارها واعتمادها،

وخاصة أن التربية النقدية « تنظر إلى الفرد على أنه مجموعة عمليات نفسية وعقلية والفرد السوى هو الفرد الذى يتاح لكل عملياته النفسية والعقلية التنامى بشكل متوازن، والقيام بالعمليات على أكمل وجه».

وعلى الرغم من أن التربية النقدية تتطلب أن يستعمل المتعلم كافة العمليات النفسية والعقلية، فإنها تركز على عمليتى الإدراك والانتباه. هذا من جهة المتعلم، أما من جهة المعلم، فإن الأمر يقتصر فقط على إعداد المعلمين ذوى الكفاءات النقدية التحليلية، إعداداً جيداً. وبذا يكون المنهج فى ظل التربية النقدية، مجرد وسيط مساعد، يسهم فى تحقيق التواصل الفعال للعقول المبدعة، ولا يكون هو الأساس الذى تتمركز من حوله، عملية تعليم وتعلم الطالب، أو عملية تقويم الطالب نفسه.

والحقيقة، يسهم المنهج التربوى فى ظل التربية النقدية، فى تحقيق تربية **الإبداع**، إذ يهتم المنهج باستجابات الإنسان وأساليب تعامله مع المشكلات التى يواجهها، وبطريقة إدارته للأزمات، وأخذ القرارات المناسبة لحل هذه الأزمات بطرق ابتكارية وأصيلة، على المستوى العام أو الخاص، وعلى المستوى النظرى أو العملى، وبذا يسهم المنهج فى تعليم الإبداع كظاهرة متعددة الوجوه، أكثر من اعتباره مفهوماً نظرياً بحتاً، له تعريف محدد.

وجدير بالذكر، أن هناك من يضع حدوداً فاصلة بين التربية النقدية وتربية الإبداع، بحيث يكون لكل منهما هويته الخاصة به، والمستقلة عن الأخرى. إن هذا الفصل، ليس له أى سند عقلانى أو أساس علمى، فالعقلية القادرة على التحليل والنقد، لا تقف عند حدود التحليل والنقد فقط، كما أن عمليتى التحليل والنقد -أو قل عملية التحليل والنقد معاً- فى ذاتها عملية إبداعية بالدرجة الأولى.

وبعامة، فإن التربية الحقة، التى تستند على ركائز قوية ومتينة، تسهم فى تكوين المناخ المدرسى الإبداعى، الذى يسهم بدوره فى تكوين العقلية التطورية، وبذا تتفكك بنية نمط التخلف السائد، ويتحقق نمط الحياة المعاصر، الذى يتوافق مع متطلبات وظروف عصر العولمة.

وأيضاً، ينبغى التنويه إلى أن التربية، فى مسعاها لتحقيق نمط الحياة المعاصر فى عصر العولمة، تعمل جاهدة إلى إكساب المتعلم خصائص بعينها، مثل: التفكير المنطلق، ومرونة التفكير، ورفض فكرة الحل الوحيد أو الأمثل والبحث عن بدائل أخرى لهذا الحل، عدم التزمت الفكرى وقبول الآخر والانفتاح على خبرات الآخرين، التفرد وتحقيق الذات، والأصالة عن طريق القيام باستجابات غير مألوفة وتداعيات بعيدة.. إلخ، وبذا يستطيع المتعلم أن يفهم ما يحدث حوله، وأن يدرك الدور المهم والخطير للتربية فى عصر العولمة.

وعلى صعيد آخر، انعقد المؤتمر العالمى عن العلم فى الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٩٩، وأعلنت توصياته فى الأول من يوليو ١٩٩٩، ولقد تضمنت هذه التوصيات ما يلى:

١ – العلم من أجل المعرفة والمعرفة من أجل التقدم.

٢ – المعرفة من أجل السلام.

٣ – العلم من أجل التنمية.

٤ – العلم فى المجتمع والعلم من أجل المجتمع.

وتشير التوصيات السابقة بقوة لدور العلم والمعرفة فى تحقيق التقدم والسلام والتنمية البشرية وتقدم ورفاهية المجتمع.

وعلى الرغم من أن التوصيات السابقة لها جانبها السياسى، الذى يعطى مزيداً من السيطرة والهيمنة لدول الشمال الغنية على دول الجنوب الفقيرة، على أساس أن دول الشمال –فى عصر العولمة– أصبحت تمثل المصدر أو المنبع شبه الوحيد للمعرفة والعلم، فإن ذلك لا يعفى الدول النامية من محاولة أن يكون لها دور فى مجال المعرفة والعلم، وذلك من منطلقين أساسيين، هما:

١ – الدول النامية تمثل فى أحيان كثيرة مصادر الكوادر البشرية المؤهلة التى تجذبها الدول الغنية عن طريق الهجرة، وتوظفها –وأحياناً تستغلها– لتحقيق المزيد من التقدم العلمى والتدفق المعلوماتى.

٢ – إن الجانب التطبيقى للمعرفة والعلم، والمتمثل فى التكنولوجيا بأنواعها المتعددة، لابد وأن تكون الدول النامية هى الطريق للتوظيف العلمى التجريبى أو التجارى الاستغلالى.

إذاً، ينبغى أن يتضمن التخطيط القومى للتعليم فى الدول النامية، ما يؤكد أهمية المعرفة والعلم لتحقيق الأهداف القومية: قصيرة وطويلة المدى.

لذا، ينبغى أن يتضمن التخطيط القومى للتعليم، نظرة مستقبلية لتوظيف المعرفة والعلم، بما يتوافق مع متطلبات عصر العولمة.

إن التحديات والمعضلات التى يواجهها التعليم فى عصر العولمة، تتسم بالحدة والشراسة، ففى ظل ثورة الاتصالات والتدفق المعلوماتى وسيادة ثقافة الصورة من خلال شبكات الإنترنت، أصبح التعليم المدرسى مطالباً بالدفاع عن وجوده الشرعى، وبخاصة بعد أن تعالت الصيحات والدعوات بالتعليم خارج أسوار المدارس. ولا يقف الأمر عند حدود دفاع التعليم عن كيانه التربوى المؤسساتى، وإنما يجب أن يسهم التعليم فى تأكيد الشخصية والهوية القومية، وأن يدعم مفهوم الانتماء فى عصر الاختراق الثقافى، وأن

يطور قدرات المتعلمين وينمى مهاراتهم، ويزودهم بأفضل الأساليب لتلقى المعلومات وتنظيمها واستغلالها الاستغلال الأمثل، بما يفيد فى تقدم ورفاهية الفرد والمجتمع على السواء.

وإذا نظرنا إلى العولمة كأمر واقع وفعلى، ينبغى التعامل معه عن قرب وبذكاء، لذا يجب أن يكون خيار التعليم الأوحد، هو الاستفادة من التقدم التقنى والعلمى، وصناعة المعلومات، وغير ذلك من الأمور التى توفرها العولمة، أو التى تتحقق تحت ظلها ومظلتها.

ومن ناحية أخرى، فإن الانغلاق والإنكفاء، ليسا بالسبيل الأمثل لكيفية مواجهة التعليم آثار العولمة الجانبية، وغير المرغوب فيها، وإنما السبيل هو تخريج النخب الفكرية المستنيرة، التى تستطيع الانفتاح مع الآخر، وإقامة حوار ثقافى معه، يقوم على أساس إمكانية التلاقى أو الاختلاف، ويعتمد مبدأ الموافقة أو الرفض، دون أن يكون لأى اختيار إيجابى أو سلبى مع الآخر، مساس بحرية أى طرف من الأطراف.

والحقيقة المهمة فى مسئولية التعليم لمواكبة العولمة، هى القضاء على الأمية فى مفهومها الشامل والعريض. فالآن، الأمية ليست هى أمية القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية الأربع، وإنما تشمل: التكنولوجيا، والمعارف، واللغات، والعلاقات الاجتماعية والإنسانية، ... إلخ. لذا، فإن دور التعليم فى عصر العولمة، يتمثل فى تأكيد المسئولية الاجتماعية وتعزيز الهوية، وفى التأكيد على أساليب الاتصال التفاعلى المتبادل مع الآخر، وفى الإعداد للحياة الحاضرة، ومواجهة المتغيرات المستقبلية المتوقعة، وفى الاهتمام بالموهوبين المبدعين الإبتكاريين، وفى تأكيد أهمية العلاقات البينية المتبادلة على مستوى الأفراد والدول على السواء، وفى إتقان مهارات البحث العلمى ومهارات التعلم مدى الحياة[٢٧].

سادساً: مدرسة المستقبل فى عصر العولمة:

تؤكد العقول المفكرة فى العالم أن صورة المستقبل ذاته، وأن حياة الإنسان فى ذلك المستقبل، سوف تتأثر بدرجة كبيرة بمدى التقدم العلمى والتكنولوجى، الذى سوف تقدمه المؤسسات التعليمية. لذلك، فإن المفكرين والفلاسفة التربويين، يحاولون تقديم صورة واضحة المعالم بالنسبة لمدرسة المستقبل، فى ضوء توقعاتهم عما سوف يتحقق من تقدم علمى وتكنولوجى، تسنده وتعضده نظريات تربوية جديدة ومتجددة، تستطيع أن تتوافق مع هذا التقدم، وتؤكده، وتواكبه.

بمعنى؛ إذا كانت صورة المستقبل العلمى والتكنولوجى تبدو الآن غامضة فى شتى جوانبها، فعلى المدرسة بوضعها الحالى أن تبشر ببعض مظاهر ذلك التقدم، وعلى مدرسة المستقبل أن توضح أبعاد هذا التقدم، وتحققه.

والسؤال:

ما المقصود بمدرسة المستقبل؟

من وجهة نظرنا، تتمثل مدرسة المستقبل، فى الآتى:

* مدرسة لا تحدها حدود التاريخ والجغرافيا، لأنها لا تأخذ فى اعتبارها قيود الزمان والمكان. فالفرد فى أى وقت يستطيع أن يتعلم، فى أى مكان موجود فيه. لذلك، من الممكن أن تتباين أعمار المتعلمين الملتحقين بها، بدرجة كبيرة.

* مدرسة تعمل على أن يصل المتعلم إلي مصادر المعرفة بنفسه، وأن يتأكد من مصداقية المعلومة، في ضوء أحكام عقلانية دقيقة.

* مدرسة لا تهتم بالجانب الأكاديمى فقط، ولكنها تهتم بالجانب المهنى فى جوانب متعددة، على أساس أن الفرد، قد يغير وظيفته أكثر من مرة، خلال حياته المهنية.

* مدرسة تركز على مشكلات الحياة ذاتها، على أساس أن الفرد جزء لا يتجزأ من هذه الحياة، مع أخذ المشكلات المستقبلية المتوقع حدوثها، فى الاعتبار.

* مدرسة تضع فى حساباتها أن الإنسان الآلى بفضل ما أودعه فيه الإنسان البشرى من ذكاء اصطناعى قد يفوق يومًا على عقلية صانعه، لذا يجب تجهيز الفرد لتكون لديه القدرة على التحدى، حتى لا تتحكم فيه، أو تزاحمه فى لقمة العيش أجسام مصنوعة من الفولاذ والبلاستيك.

* مدرسة تسعى لتحرير الفرد من مقيدات الحرية والديمقراطية، وذلك فى ضوء ضمانات تحمي الفرد وتحميه من غطرسته وديكتاتوريته واندفاعه الأحمق نحو المجهول أو غير المناسب، أى تحميه من شر نفسه.

* مدرسة تشجع التهور المحسوب، والمخاطرة العاقلة، إذ على أساسهما يستطيع الفرد أن يرفض القديم المألوف، وأن يحقق الجديد المأمول، من خلال إبداعات نافعة وناضجة، له ولغيره من الأفراد.

* مدرسة لا تتسم مناهجها بالمحدودية، بل بالشمولية والتنوع، إذ يستطيع المتعلم أن يصل للمعلومة -أيا كانت هويتها أو كينونتها- فى أى مكان وزمان، وفق ما يريد أن يعلمه أو يتعلمه.

* مدرسة تضمن توافر كمبيوتر وخط إنترنت Internet مستقل، لكل طالب، سواء أكان منتظما أم منتسبًا لهذه المدرسة، على أساس أنهما أداتان فاعلتان فى تحقيق التعليم المتنوع والمتميز، وسوف يتعاظم دورهما فى المستقبل، حسبما تشهد بذلك الدلائل المستقرأة.

* مدرسة تهتم بالطفل، على أساس أنه موضوع المستقبل، لذا تعمل أن تكسبه جوانب ثقافة المستقبل، وتهيىء له الظروف التى عن طريقها يتمتع بلياقة نفسية وتربوية وصحية.

* مدرسة تهتم بالبيئة، وبالنواحى الجمالية فى البيئة، فيدرك الفرد كم هى عظيمة أعمال الله، ويعمل جاهداً على المحافظة على البيئة، ويرفض تلويثها أو تخريبها[٢٨].